



د. أحمد عبد المجيد

صحافة بلد ملتهب

أزمتا التمويل والمسؤولية المهنية في الصحافة العراقية

تقديم: فؤاد مطر

د. أحمد عبد المجيد

صحافة بلد ملتهب

أزمتا التمويل والمسؤولية المهنية في الصحافة العراقية

تقديم
فؤاد مطر





الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL



الطبعة الأولى
1430 هـ - 2009 م

ردمك 978-9953-87-733-4



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb



بيروت: تلفاكس 00961-423443
البريد الالكتروني: fmatar@GLOBIX.cc

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)
تصميم الغلاف: سامح الخلف

المحتويات

مقدمة

أهل مكة.. وأهل صحافة العراق

بقلم الأستاذ فؤاد مطر
الصحافي والكاتب العربي

مثلما أن أهل مكة أدرى بشعابها على نحو القول المتداول والمعبِّر خير تعبير عن مقاصده، فإن زملاءنا في بلاد الرافدين بشتى أطيافهم أدرى بظروف صحافتهم التي هي إحدى الصحافات الأكثر معاناة ماضياً وحاضراً في العالم الثالث. هكذا الحال في زمن الإعلام الموجَّه بذريعة أنه الإعلام الوقائي. وهكذا الحال نفسه في زمن الطفرة النشرية في مرحلة ما بعد إسقاط النظام الصدّامي من جانب جحافل الاحتلال الأميركي - البريطاني (جورج بوش الابن - طوني بلير) المؤازَر من بعض الحكومات الأجنبية والعربية. وكما الحال في مصر والسودان والجزائر مع تفاوت الدوافع والمبررات للنشر الصحافي فإن هذا الكم من الصحف التي صدرت في العراق جاء يؤكد أي آثار بالغة السوء تنشأ عن

احتقانـات الرأي الواحد وكيف أنه لمجـرد أن تتاح الفرصة فإن ما يشبه الطوفان النشري يحدث. ولا يخفى على اللبيب مـن الناس كيف أن الطوفان المائي يضر بمثل ما يفيد. فهو يروي الأرض إلى أعماقها لكنه في الوقت نفسه يجرف الزرع والضرع وأحياناً البشر والحجر قبل أن يستقر ويهدأ اجتياحه الذي يكـون أحياناً مثل البراكين عندمـا تغضب وتتفجر ناراً حارقة تحمل في الوقت نفسه معادن من شأنها مساعدة البشر المتضررين أو سلالاتهم اللاحقة على الحياة الكريمة.

لقد فاجأنا أهل الأحزاب والتيارات السياسية والدينية بما يشبـه الطوفان متمثلاً بإصدارات صحافية. ومع هذا الإصدار انتهى ما يجوز اعتباره «الاحتباس الإعلامي» وإمتشق الزملاء القلـم ليسطـروا مـا يجيش في النفـس من أفـكار ومشاعر. وكانــت حـال القلم في كل صحيفة مثل حال مارد خرج من القمقـم. وهكذا بدأت صراعات يدور رحاها بين هذا المارد وذاك. وللوهلة الأولى يبدو الأمر ظاهرة صحية.. إنما. وإنما التي نعنيها هي التصرف بمسؤولية وأخلاقية واعتبار التجريح والنيل من الكرامات خطأً كثير الإحمرار.

لست هنا للخوض بالمزيد في الأحوال الراهنة للصحافة العراقيـة، لأنني كما أشرت اعتبـر أن أهلها أدرى وأحق بهذا الخوض، وإنما للإضاءة على أحد زملاء المهنة الدكتور أحمد

عبـد المجيد كنموذج لواحـد من كوكبة من الزملاء العراقيين يخوضـون كل واحـد منهـم فـي صحيفته تجربـة فريدة في عالـم النشر المسوَّر بأسلاك فكريـة وعقائدية ومذهبية تجعل الاقتراب غير المحسوب منها مغامرة غير مأمونة العواقب.

وقبـل أن يختار الزميل سعد البزاز رائد صحافة الطبعتين لــ «الزمـان»: الدولية فـي لندن عاصمـة النشـر العربي عام 1997 والمحليـة فـي البصـرة ثم فـي بغداد لاحقـاً، الزميل أحمـد عبد المجيد ليترأس تحرير الطبعة المحلية، كان زميلنا مؤلـف هذا البحث الذي أكتـب له هذه المقدمة، نأى بنفسه عـن الإصطفاف خارج خط التـوازن، أو فلنقل تشبيهاً «خط الإستواء الإعلامي». والإستواء هنا كما أعنيه هو الخط السوي الذي يتعامل بوعي مع الخبر الصادق والوثيقة غير المصنَّعة.. هـذا إذا تفادينا كلمـة المفبرَكة. وإلى ذلـك اعتبار التكذيب سقطـة مـن جهة وواجباً مـن جهة أخرى. سقطـة بمعنى أن تكـون المطبوعة في شخص مَن كتب ومَـن راسَل ومَن نشر واعيـة ولديهـا قدرة التمييـز والقراءة بين السطـور لتلافي ما يمكـن أن يكـون الأعظم دسائس كان الأعظـم أو افتراءات. وعندمـا أقـول ذلك ففي ضوء تجربة عريقـة في مجال النشر والمسؤوليـة التحريرية في الصحافة اليومية وبعدها الأسبوعية بيـن بيروت من خلال صحيفة «النهـار» والقاهرة من خلال

صحيفــة «الأهــرام» وباريــس مــن خــلال أسبوعيــة «النهار العربــي والدولي» ومجلة «المستقبل» ولندن من خلال مجلة «الاقتصاد العربي» ثم مجلة «التضامن» وتلا ذلك تركيز على التأليــف بشقيــه التحليلــي التنويري والتوثيقــي - الموسوعي فإستقــرار في رحاب صفحــات الرأي فــي صحيفة «الشرق الأوســط» والإطلالة اليومية من خلال عمود تحليلي للسياسة العربيــة في صحيفة «اللــواء» اللبنانية. وفي ضوء التجربة هذه كان أحمد عبد المجيد قبل أن ينال شهادة الدكتوراه ويمارس في الجامعــة تدريس بعض مناحي أصــول الإعلام المتوازن، واحداً من مجموعة من الزملاء أعتز بأن الجامع المشترك بيننا هو أن قانون الولاء للمهنة يتقدم على أي ولاءات سواء كانت بالاختيــار أو بالاضطــرار، وعلى أن الكلمة فــي الصحيفة أو المجلة تكتسب الرونق المحترم إذا كانت تلك التي هي كلمة حق يراد بها الحق ولا شيء غير الحق. والحق في قاموس مهنة البحث عن المتاعب هو الحقيقة. كما أن الجامع المشترك هو التسليــم بأن تراكُم النفي والتكذيــب الاضطراري أو العفوي يُضعــف مصداقية المطبوعة. وإلى ذلك كان الجامع المشترك هــو التسليم أيضاً بأنه مهما بلغ شــأن الصحافي قدرة وشهرة يجــب أن يتذكــر بأنه ليس وحده في ذلــك وأن هنالك دائماً مَــن هو أكثر قــدرة منه، ولذا فالتواضع يشــكل عنصر تدعيم

لشأن صاحب القلم الذي إعترف برهبته حكام وأباطرة من بينهم نابليون الذي طالما ساوى بين رهبة صرير القلم ودوي المدفع، ربما لأن الدوي المدفعي ينتهي بإطلاق القذيفة فيما آثار الكلمة تتواصل وتتناقل وتحفر في الوجدان وتجد حيّزاً لها في العقل. إلى ذلك أيضاً وأيضاً كان موضوع التثقيف المستمر والتسلح باللغة التي تجمع ألسنة الجميع شرقاً وغرباً وأعني بها اللغة الإنكليزية من الجوامع المشتركة فضلاً عن مواكبة التطور التقني السريع الإيقاع. وتلك المسألة يسجلها المرء للزميل سعد البزاز الذي أعطى اللغة واعتماد التقنيات في عملية الإنتاج الصحافي الأهمية القصوى وبذلك بات جائزاً القول إن هنالك «الظاهرة البزازية» في عملية النهوض الإعلامي في العراق وهي عملية لن تبقى على حالة الارتباك التي هي عليه نتيجة الاحتلال الذي كان كاملاً وبات نصفياً وسيتحول جزئياً ولا تندثر التداعيات الناشئة عنه إلاّ عند انتقال المجتمع العراقي إلى رحاب التآلف في ظل هوية وطنية تحتمل المناقشة الضميرية وليس المجادلات العقيمة على نحو محاولات إخواننا الفلسطينيين الذين لا دولة لهم واللبنانيين الذين قد يفقدون دولتهم شأنهم في ذلك شأن السودانيين الذين انشغلوا بالمجادلات والمكايدات فبات السودان تلك شِبْه القارة برسم التبعثر. والمناقشة شبه الضميرية كما

أراهـا تتم على قاعـدة مزدوجة أولهـا أن السماحة تقود إلى التسامـح فإسقاط غواية الثأر الذي يؤسس للثأر المضاد تماماً مثـل الدم الـذي يستسقي الدم والغضب الـذي يفرز الحقد. أمـا الجزء الثاني من القاعـدة فهو صفاء النفوس والتسليم بأن الدين لله والوطن للجميع وأن الروح القومية هي مثل سجادة الصلاة التي يرتاح جبين المؤمن عليها. وخارج هذا المفهوم يصبح المرء جاحداً بالنعمة. وهنا نرى في المشهد وبحروف مجسَّمـة ومضيئة قول الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: مَـن كان في نعمة ولم يشكر خـرج منها ولم يشعر. فالعراق الوطـن نعمة. وخيـر الشكر على هذه النعمـة كي لا يفقدها العراقـي هو التآلف واعتبار الـولاء للوطن ومِن دون الخوض في التنظيرات، هو الفريضة السادسة.

يبقى وأنا أختم هذا التمهيد للبحث الموضوعي الممزوج بأوجـاع ابـن المهنة المنشغل البال عليهـا، عن صحافة البلد الملتهـب التمني بـأن تصل موجة الطفـرة الصحافية في بلاد الرافديْـن إلى مرحلة الجزْر فلا تبقى عند رقم المئتي صحيفة ويحـدث نوع من الاندماج الكفيل بديمومة العمل الصحافي الجـدي والراقـي وأن يتعـزَّز المنحـى الجامعـي، بحيث لا تبقـى المهنة أسيـرة قوالب تعتمد الموهبة فـي الحد الأقصى والاعتياش في الحد الأدنى وهـذا يعني أن المسيرة الجامعية

للإعلام خلال حوالى نصف قرن بين إنشاء أول قسم صحافة تابع لكلية الآداب بجامعة بغداد عام 1964 وبين إنشاء أول كلية للإعلام عام 2002 كانت بطيئة. كما أتمنى أن يتحول زملاء المهنة إلى اعتبار حبر أقلامهم مثل الماء الذي في خراطيم عربات الإطفاء وبحيث إنه إذا كان الماء يساعد على إطفاء لظى النار المتصاعدة فإن الحبر في أقلام الزملاء وما يكتبون يساعد على تطويق الأحقاد والصراعات والتشفيات والنظر بنوايا منزّهة عن أي سلبيات إلى عراق الأبناء والأحفاد يعوّض نصف قرن من معاناة عراق الأجداد والآباء. وليس على حَمَلَة الأقلام بمستحيل. ومن هنا فإن مشروع الميثاق الذي قرأته في بحث الدكتور أحمد عبد المجيد بالكثير من التأني والتأمل يستحق أن يكون ورقة للنقاش تتوزع على محاور تثريها الآراء بالمزيد من الجدوى والجدية. وشيئاً فشيئاً تصبح صحافة العراق شجرة ضاربة جذورها في أرض طيبة وثمارها حلوة المذاق... وبذلك لا يعود العراق بلداً ملتهباً. والله الموفق.

فؤاد مطر

بيروت، تموز 2009

تمهيد

هذا الكتاب

يحتاج واقع الصحافة العراقية الجديدة الى رصد مستمر. فهي في دور الصيرورة التي يفترض ان تؤسس لتقاليد غير موروثة. ويرى جل المشتغلين في هذه الصحافة اليوم ان الماضي السياسي القريب وكذلك الحاضر الذي ينوء بثقل الاضطراب ونزيف الدم لايسمحان بفرصة أو بداية حقيقية لعمل صحفي او اعلامي مستقل. وبالرغم من محاولات قدمت من الخارج وتعهد بها عراقيون نجحت مشاريع صحفية ارتبطت بجهودهم في لندن وبعض العواصم، فان الصحافة العراقية بما شهدته من انقلاب واتساع عمودي وأفقي اتسمت بطابع خاص أثارت وتثير جدلاً واسعاً وتباينت بشأنها التقييمات والاراء والمواقف، وتجاوز الامر الى حد اتهامها بالتبعية الحزبية والطائفية والمناطقية وغيرها. وساعد في تفاقم ذلك أمران: الاول هو تلك الفورة غير المسبوقة التي شهدها عدد الصحف الصادرة بعد احداث نيسان 2003 وبلغ نحو 200 صحيفة، والثاني انطلاق صحافة الاحزاب والمنظمات والاشخاص على نحو يعيد الى الواجهة ملامح صحافة الحقبة ماقبل الجمهورية نسبياً. وإلى كل أمر من الامرين ثمة دوافع ومسوغات يمكن الاشارة فقط الى ظاهرتين او ازمتين رافقتهما

وادرك الصحفيون أنفسهم جسامتهما في بلد ملتهب.

ويسعى هذا الكتاب الى الخوض في التأثيرات او التداعيات الناجمة عن ازمة التمويل وفي طليعتها التمويل عبر الاعلان الذي أسهم في اسقاط عشرات الصحف خلال ماراثون المنافسة للفوز بالاستمرارية فضلاً عن ازمة المسؤولية المهنية او مايعرف باخلاقيات المهنة الصحفية التي اسهمت ايضا بخلق نوع من القطيعة بين الصحف وجمهورها وبينهما وبين الواقع السياسي الدموي الذي ادى الى ان يدفع الصحفيون ضريبة انخراط بعضهم في ظاهرة العنف الدموي من خلال الدعوة الى الكراهية او المساهمة في التحريض على الصراع الطائفي والقومي، وهي قضية انطوت على تأويلات او على الاقل سوغت للقوى المتصارعة والمسلحة اختيار الصحفيين اهدافا سهلة وتحويل رسالتهم الاجتماعية والاخلاقية الى محتوى للاستحواذ او الانحياز الثأري الذي سحق آلاف الضحايا الابرياء ومنهم الصحفيون(*) المفترض ان يكونوا بمنأى عن رصاص الغدر والحقد الأعمى ويكرسوا

(*) قال الاتحاد الدولي للصحفيين ان الخطر ظل يكتنف العمل الصحفي في عام 2007 اذ قتل 171 صحفيا اثناء اداء واجبهم وهو رقم يقترب من العدد القياسي المسجل في عام 2006 وهو 177 قتيلا. وقال الاتحاد الذي يقع مقره في بروكسل «ان العراق شهد سقوط ما يقرب من ثلث هذا العدد اذ قتل 65 من الصحفيين والعاملين في المؤسسات الاعلامية». واضاف الاتحاد في بيان نقلته رويترز «ان الصومال وباكستان جاءا ايضا في صدارة قائمة المناطق الخطرة بالنسبة للصحفيين اذ قتل ثمانية في الصومال وسبعة في باكستان. كما ان ستة صحفيين قتلوا في المكسيك حيث تتسم ايضا تغطية عمليات تهريب المخدرات بالخطورة الشديدة».
وقال جيم بوملحة رئيس الاتحاد «يظل العنف ضد الصحفيين عند مستويات بالغة العلو للعام الثالث على التوالي وان الاكثر تعرضاً للخطر كالمعتاد هم الاعلاميون العاملون في بلدانهم». وكانت حصيلة اجمالية سجلتها نقابة الصحفيين العراقيين قد اشارت الى مصرع نحو 227 صحفياً عراقياً منذ نيسان 2003. وهو حصيلة غير ثابتة وظلت موضع تضارب أرقام وبيانات.

مهماتهم لنقل الواقع وابلاغه الى الملأ.

ويهمني ان أوكد أن هذا الكتاب لم يعتمد سوى معايير الحقيقة. وقد إعتمد اسلوب البحث العلمي في تشخيص مشكلتين من أخطر المشاكل التي واجهتها صحافة العراق مابعد نيسان 2003.

وسيجد القارئ فيه مادة علمية جمعت الحقائق الموضوعية بالعمل الميداني. ولقد ساعدني وجودي على رأس أكبر مؤسسة صحفية مستقلة كانت رائدة في انبثاق الصحافة العراقية الجديدة في تحقيق هذه الغاية.

ولذا أرى ان الواقع كفيل بتقويم تجربتها بكل ماتحفل به من اداء مهني وتقاليد تميزت بها عن سواها وظلت محافظة على هويتها الوطنية واستقلالية توجهاتها والمبادىء التي أسست تلك التقاليد عليها. وأختم بالقول إن ما أسعى إليه من هذه الدراسة هو رصد وتوثيق مسيرة حقبة صحفية ستظل موضع اهتمام وتساؤل ومتابعة بالنظر لما رافقها من أحداث هزت العراق والمنطقة وادت الى اصطفاف سياسي وفكري كان العالم العربي محوراً بارزاً فيه.

د. أحمد عبد المجيد

6/1/2009

الفصل الأول

أزمة التمويل في الصحافة العراقية

(الاعلان مصدر لاستمرار صدور الصحف المستقلة)

من الصعب ايجاد تعريف جامع للاعلان. إذ ليس له في القواميس العربيـة تعريفـاً بالمعنـى الاصطلاحـي[1]. حيث ان اعتمـاد المجتمع المعاصـر على أساليب ووسائل الاتصـال الجماهيري، جعل الوصول الـى هذا التعريـف أكثر تعقيداً ودفـع بعض خبراء الاتصـال الى ايراد تعريفات يمتزج فيها الاعلان بالدعاية.

و(الاعلان) في القاموس المحيط للشيرازي هو (المجاهرة). ويعد (بطرس البستاني) أول عربي يعرّف (الاعـلان) بمعناه الاصطلاحي. وهـو في اللغة يعني (الاظهار والنشر) وفـي الاصطلاح (الاعلام بأمر مخصوص على وجه مخصوص). وتكرس دائرة المعارف الفرنسية المفهوم (لتعريف الجمهـور بمنشأة صناعية واقناعه بامتياز منتجاتها) ومثلها فعل القاموس العام الكبير[2]. ولايخرج تعريف قاموس (لاروس) الفرنسـي عن هذا المعنى. غير أن اكاديميين عرب عرّفوا الاعلان بأنه (الوسيلـة المدفوعة لخلق حالة من الرضا النفسي في الجماهير لغرض بيع او المساعدة في بيع سلعة او خدمة معينة او كسب موافقة الجمهور على قبول فكرة او توجيهه وجهة بذاتها)[3].

السمات الاتصالية للاعلان

يتعيـن الاعتراف بوجود تداخل ملحوظ بين الاعلان ومستويات اخرى فـي الاتصال الجماهيري كالعلاقات العامـة والدعاية والإعلام

وذلك يبدو واضحا في الطبيعة السياسية التي يوجه اليها الاعلان بالمجتمع المعاصر خلال الحملات الانتخابية والصراعات الايديولوجية. ان السياسي يجد نفسه في خبير الاعلان ويجد الاخير نفسه في السياسي. يقول جو ماكجينيس (ان وكالات الاعلان تعمل في ميدان بيع الرؤساء الامريكيين وبكل صراحة منذ عام 1952. فعندما رشح داويت ايزنهاور نفسه للمرة الثانية عام 1956 تعاقد مع شركة باتون وبارتون ودور سيتيني داوزون لتولى أمور حملته الانتخابية حتى قال أحدهم وهو ليونارد هول، من زعماء الحزب الجمهوري اننا نبيع الرئيس كما نبيع اي منتج آخر يعرض في السوق)[4]. غير ان روزفيلد ومزون لاحظا ان الاعلان يميل الى استغلال انماط السلوك والاتجاهات السائدة ونادراً مايسعى الى غرس اتجاهات جديدة او خلق أساليب جديدة تماما للسلوك[5]. وعلى الرغم من جهود اكاديمية تبذل للتفريق بين الاعلان وبقية مستويات الاتصال الجماهيري فان القواسم المشتركة يمكن تلخيصها بالاتي:

1. ان لكل منها طابع الايحاء والاستمالة العاطفية والعقلية ذلك ان الهدف النهائي هو الوصول في آخر الأمر الى الموافقة والاقناع.
2. انها جميعا تعتمد وسائل تأثير متشابهة هي الاذاعة والتلفزيون والسينما والمحاضرات والمعارض والملصقات. وفي الصحافة تستخدم على شكل مقالات او صور.
3. وتشترك ايضاً في طابع واحد هو ارغام الضمير الشخصي الى حد ما، لأنها تقصد فرض افكار لايطلبها الفرد من تلقاء نفسه. كما هو الحال في اعلانات التعريف بمرشح أو نشر

أرقام هواتف معينة للابلاغ عن مطلوبين أو مشتبهين. فوسائل الاتصال تخبر المواطن بالظروف الاقتصادية واخبار الرياضة والطقس والاعمال والاحداث الثقافية والاجتماعية والثروة والصحة والحياة العامة والخاصة للمشاهير، وكذلك تقوم هذه الوسائل بنقل الاخبار التي تؤكد ان النظام السياسي يعمل لمواجهة الازمات المتجددة والاخطار المفترضة[6]، ان تأكيد هذا المعنى أمر هام جداً للاحتفاظ بالتماسك الاجتماعي للشعب، وهو مايعني توفير الظروف المواتية للاستقرار السياسي للنظام السياسي القائم، طالما ان الحكومة قادرة على القيام بوظائفها[7].

الاعلان والصحافة.. تبادل المنافع

سبق الاعلان الصحافة، من حيث الولادة أو التأسيس، بعدة قرون. وكان الاعلان موجوداً قبل اختراع الطباعة منتصف القرن السادس عشر ويعد الاغريق أول من عرف الاعلان الشفوي ومارسه وذلك بفضل براعتهم في التجارة. واحتفظ الاعلان في العصور الوسطى وحتى نهاية القرن السادس عشر بالاشكال التي كان عليها في العصور القديمة، وهي المناداة واطراء السلعة في الطرقات واللافتات التي كان التجار والباعة يعلقونها على واجهات حوانيتهم. وأعتمدت الدولة على هذه الاشكال الاعلانية في ايصال بلاغاتها وبياناتها الى جانب لصق الأوامر على الجدران. وبظهور الملصقات ظهرت وكالات الاعلان. وكان لولادة الصحافة أثر كبير في فتح الطريق واسعاً أمام الاعلان الحديث. ويعود نمو الاعلان واتساعه في الصحافة الى انشاء وكالات الاعلان والتي تأثير الولايات المتحدة. ويشكل الاعلان في الولايات

المتحـدة الجانب الاساسي من الصحف وتبلغ مساحته 70.41 بالمئة في المتوسط[8].

وعلـى العموم فان الصحافـة تعتمد على الاعلان اكثر مما يعتمد الاعلان على الصحافة. والنقطة الرئيسة في هذه العلاقة هي ان الاعلان يعمل على توسيع رقعة قراء الصحف[9].

ويشـكل الاعلان مصدر تمويل حيوياً بالنسبة للصحف يساعدها على تخفيض سعر الصحيفة فيزداد عدد القراء ويقبلون من بين عناصر اخـرى على اقتنائهـا. وينظر الى هذه العملية مـن خلال تولي مصادر الاعـلان مهمـة سد النقص في تكاليـف الطبع وفي زيـادة ضمانات الصحيفـة للعامليـن فيها. ويذهب خبـراء عرب الى حـد اقران حرية الصحيفـة بهـذا المصـدر المالـي استنادا الـى اعتبارات منهـا القدرة علـى منافسة الصحـف الحكومية أو تطوير الشـكل الفني والاخراج الطباعي.

وتـزداد أهمية الاعلان في صحافة اليـوم بالتقدم الذي طرأ على تقنيـات الاتصال واضطرار الصحـف الى اعتماد الانترنيت والاشتراك فـي مواقع وكالات الأنبـاء العالمية، وهي مستلزمـات تتطلب ميزانية عاليـة لتغطيـة نفقاتها بوصفها ثورة غيرت حيـاة العالم والصحافة في مقدمتها[10]. وعلى سبيل المثال فان ثمن الاشتراك في خط واحد على الشبكة الدولية يتطلب نحو ثلاثة آلاف ومئتي دولار فضلاً عن تكاليف الصيانـة الدورية للحاسبات والبدل الشهري[11] وهو الأمر الذي يفسر أفتقـار عدد كبير من الصحف العراقيـة الصادرة بعد سقوط النظام في نيسـان 2003 الـى هـذه الخدمة وعـدم امكانها مواجهـة التحديات التكنولوجيـة والمهنية الجديدة وتراجعها عن خدمة الصالح العام (أي

القيـام برسالتها)[12]. ويـؤدي الاعـلان بعض مهمات رسالـة الصحافة بوصفـه يقـدم معلومات مستجدة قـد تهم القارىء فـي عمله وحياته وبيته ومطبخه. كما يقدم معلومات جديدة للناس على الرغم من انهم لايعترفـون به[13]، مما يتطلـب مراجعة هذا الموقف والاهتمام بوظيفة الاعلان في المجتمع الحديث. فهو عامل هام من عوامل ترويج السوق وهـو ترس لايمكن الاستغنـاء عنه في جهـاز ادارة الاعمال، ومصدر تمويـل لاغنى عنه لكل صحيفة. ويـرى مؤرخون ان كثيراً من ملامح الحقب الزمنية التي أعقبت ولادة الاعلان الصحفي يمكن اكتشافها من خلالـه، فيعلم الجمهور منها حياة السابقين الاجتماعية والاقتصادية اذ كانـت متنوعة متباينة منها اعلانات عن الهاربين والمفقودين والبضائع الجديدة وانواع الادوية التي تشفي الامراض ومنها اعلانات اليانصيب وعمليـات البيع والشراء والايجار والمفقودات الخ.. وكانت وكالات الاعـلان تستغل الاحداث الجارية لتنشيط الاعـلان. (فاذا كان الناس يقلدون الرئيس الامريكي لنكولن في اطالة شعر ذقونهم فانهم بحاجة الى الدهان الذي أطال ذقن الرئيس وميزها)[14].

مصادر التمويل.. التنوع أو التعددية

جـارى الاعلان ثلاثة انمـاط رئيسة من التفكير الاقتصادي الذي شهده العالم منذ بداية القرن الثامن عشر. وقد ارتبط الاعلان في النظام الرأسمالي أو الليبرالي بخاصتين من خواص النظام ذاته أولاهما ان الربح هو الذي ينشط الانتاج ويثيره. ويتم ذلك بالإغراء الذي يتولاه الاعلان، وثانيهمـا ان الاقتصـاد حر يقوم على مبدأ المنافسة وان الاعلان يكون سلاح هذه المنافسة. ويضطلع الاعلان في هذا الصراع بدور كبير الى الحد الذي قيل فيه انه يسهم في خلق الاحتكارات الضخمة.

اما في النظام المركزي او الاشتراكي الذي يهدف الى الغاء الملكية والمشروعات والارباح الخاصة فان الاعلان يختفي اختفاءً تاماً ويصبح أداة في أيدي قادة النظام السياسي يستخدمونه لدعم وسائل قوتهم. وبموجب هذا المفهوم فان الاعلان كوسيلة يتحول الى خدمة الشعب وارشاده لا الى تضليله[15]، وفي خضم تجربة الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي وسباق التسلح وفشل سياسة الوفاق الدولي حتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي تنوعت أساليب الباحث الدعائي والمخطط الاعلامي لممارسة العملية الدعائية الموجهة[16]. فقد أسهم في أزدياد الاهتمام في هذه القضية وتركز كبريات وسائل الإعلام في الولايات المتحدة وتعدد شبكات اتصالاتها مما أمكن للرسائل الدعائية الامريكية ان تصل الى موسكو وبرلين دون هوادة. ويمكن القول ان الاعلان عن السلع ولاسيما تلك التي تتعلق برفاهية المستهلك من مأكل وملبس وتزيين، لعب دوره المبهر في حمل المتلقي في بلدان خارج المعسكر الرأسمالي على عقد مقارنة ذات أبعاد تتعدى نطاقها الاقتصادي والاجتماعي الى نطاق نفسي وعقلي يبرز أحد أبعاده في الوعي بأهمية الحرية الشخصية وإلصاق كل الانجازات الحضارية والتقنية بها. وقد رسمت الولايات المتحدة على سبيل المثال صورتها كدولة كبرى وكنظام للحرية من خلال الدهاء الدبلوماسي والذكاء الدعائي والتلويح بالامكانات الاقتصادية والنفوذ السياسي[17].

وأما في النظام الاقتصادي الموجه فان الاعلان يظل حراً ضمن توجهات الدولة بحيث يرضي النزعة الانسانية. وهو أداة الدولة في ميدان المفاهيم الاقتصادية الكبرى ذات المصلحة العامة وفي القطاعات الخاصة ذات المغزى الاقتصادي العام. ويخدم هذا النمط من الاعلان

على الخصوص القطاع الخاص، لكنه في الوقت نفسه مسير في اتجاه المصلحة المشتركة. وفي هذا النظام تبلغ أوجها الحملات التي تجمع بين الاعلان الخاص وحملات الدعاية التي تقوم بها الدولة. وهذه الحملات تسمى حملات الاعلانات الجماعية[18]. على ان دولاً مرت بنمط مشترك أو انتقائي من النظام الاقتصادي أخذت في أحيان عديدة بالطريق الوسط. وقد أعترف بالقطاع الخاص وبرأس المال الوطني. وإذا سلمنا جدلاً بأن القطاع العام او الحكومي قد يستطيع الاستغناء عن الاعلان فان القطاع الخاص لايمكن بأية حال ان يستغني عنه ترويجاً للسلعة التي يريد تصريفها. وهكذا فان الاعلان هنا يكون أقرب الى الإعلام والعلاقات العامة منه الى الاعلان التجاري لانه يعمل أول ما يعمل على تهيئة جو من الثقة والتعاطف بين الجمهور والمؤسسات الانتاجية[19].

الاعلان في الصحف.. خيارات متعددة

تعد الصحف من أهم وسائل الاتصال واكثرها استخداماً في الاعلان في معظم دول العالم. وثمة عوامل عديدة تتداخل لتعطي للصحف هذه الميزة[20]:

1. **التغطية**: حيث تصل الصحف الى قاعدة عريضة من القراء. ففي بريطانيا مثلا فان المجلات المتخصصة ببرامج التلفزيون يتداولها نحو 10 ملايين شخص بينما تُقرأ مجلة ريدرز دايجست من قبل 8 ملايين شخص شهرياً.
2. **توفير المعلومات**: فالصحف على عكس بقية وسائل الاتصال يمكن قياس عدد قرائها بشكل دقيق والتخطيط لاية حملة اعلانية على خطى ذلك.

3. **الانتقائيــة**: ومن أهم خواص الصحـف قدرة مخطط الاعلان على استخدامهــا في الاعلان بالشكل الذي يتيح له خيارات عديدة ســواء بسبب تعدد هذه الصحف والمجلات او تعدد أنماط قرائها مما يتيح للمخطط قدرة أفضل على الاختيار.
4. **المرونــة**: فهنــاك مرونة في طلب الاعلان في الصحف. فمثلا يمكنــك ان تطلــب نشــر الاعلان فــي أية صحيفــة في باب اعلانات مبوبة لكي تراه منشوراً في اليوم التالي. وعموما فان مخطط الاعلان يجد سهولة أكبر في التعامل مع الصحف.
5. **تكاليــف الانتــاج**: وتكــون فــي الصحـف قليلـة اذا ماقيست بالتلفزيـون أو السينما. وبعض المعلنين يمكنه استخدام نفس تصميــم اعلانــه سنوات طويلـة ولكن في نفس الوقت فان شركة ملابس لابد ان تغير اعلاناتها مع تغير الموديلات التي تصنعها.
6. **الاسـعار**: وتختلــف الاسعار من صحيفة الــى صحيفة وحتى فــي الصحيفة الواحدة يختلف سعــر الاعلان من صفحة الى صفحــة ومن حجم الــى آخر وحتى بالنسبة للوقت الذي يتم فيه طلب نشر الاعلان(*).

وتسعيرة الاعلان وان كانت عملية تجارية بحتة تخضع لاعتبارات السوق ممثلة في العرض والطلب ومقدار ما يسود الســوق من عوامل المنافسة وعوامل الاحتكار، فقد خضعت فــي بعض الدول كمصر الى طريقــة رسمية تمثلت باجراءات

(*) تكــون اسعــار الاعلانــات في بعض الصحف على الصفحــة الاولى باهظــاً قياساً بالصفحات الداخلية والأخيرة لاعتبارات سياسية.

نص عليها قانون سلطة الصحافة. وقد تولت المادة 44 تفصيل اختصاصات المجلس الاعلى للصحافة وقضت في الفقرة 9: تحديد حصص الورق لدور الصحف وتحديد أسعار الصحف والمجـلات وتحديد أسعـار ومساحات الاعلانات للحكومة والقطـاع العـام[21]، بما لايخـل بحق القارىء فـي المساحة التحريرية وفقاً للعرف الدولي[22].

أزمة التمويل في الصحف العراقية

تحديد المصطلح والمشكلة

لاتعـرف الصحافـة فـي دول العالم أزمـة كتلك التـي تواجهها الصحافـة العراقية اليـوم، فأزمة الصحافة عموماً قد تكون وجهاً لازمة الحريـة فـي هذا البلد أو ذاك. وقد يكون الأمـر أكثر تخصيصاً فنقول انهـا أزمة تدفق المعلومات[23]. وقد تكون أزمة اقتصادية. ولاشك في ان اقتصاديـات الإعلام شديدة التشابك والتعقيد، فقد تكون من زاوية مـا نقصاً في مـوارد الاعلان أو ارتفاعا مفاجئاً في اسعار المواد الخام كالـورق والاحبـار وسباق التطور التكنولوجي الـذي ينعكس مباشرة على اجور وضمانات العاملين فيها.

وأزمـة الصحافة العراقية قـد تشمل على هذا كله أو بعضه ولكن على نحـو مختلف مضافا اليه بعض المعطيات الخاصة بالعراق نتيجة التطـورات السياسـة الدراماتيكية التي شهدها بعـد 9 نيسان 2003، ولأن الخوض في كل تداعيات هذا التحول وانعكاساته المباشرة على الصحافة ينطوي على صعوبة، فان هذا البحث اختص بمشكلة واحدة تتعلـق بمصدر واحد هو (الاعلان) بالنظـر لما ينطوي عليه من أهمية فـي استمرار الصحيفة أو توقفها عـن الصدور. وهي مشكلة واجهت كثيـراً من الصحف ووصلـت بسببها الى نهاية مؤسفة هي الاغلاق أو الايقاف.

اما مانعنيه بالصحف المستقلة فهي الصحف التي لاترتبط بجهة سواء كانت حكومة أو مؤسسة ذات هدف سياسي، ذلك ان الحكومة لديها أولويات وأجندة خاصة بها ومن الطبيعي ان يكون الإعلام عاكساً لانشطتها وأولوياتها وبالمقابل فانه يتأثر تلقائياً بجدولة تلك الاجندة، وهو ما يطلق عليه الإعلام الحكومي حيث تعتمد هذه الوسيلة او تلك على الحكومة في التمويل. ويمكن الاشارة في هذا الخصوص الى تجارب الإعلام الحر والمستقل في الدول الديمقراطية كدول أوروبا وامريكا واليابان ودول غربية اخرى والتي تدل بانها لاترتبط بالحكومة او البرلمان وانما يمكن وصفه بإعلام القطاع الخاص حيث لايوجد للقطاع العام اي تأثير او تمويل الا بحدود[24].

وهناك الصحافة الحزبية التي تستقي مصادرها من مخصصات الحزب الذي يصدرها أو من مساعدات أفراد في الحزب. وهذا النوع من الصحافة وان كان يأخذ مجرى معيناً في اتجاهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي نتيجة ارتباطه الكلي بايديولوجية الحزب ومواقفه الا انه متحرر من سيطرة الاعلان والبيع ويستطيع ان يخدم قطاعا كبيرا من الرأي العام بتجرد وموضوعية. والواقع فان تنافس الصحف وكثرتها في العراق وتضارب الاتجاهات بينها انما يخدم في النهاية مصلحة القراء ويساعد على كشف الحقائق. ولكن هذه الكثرة تفترض في الوقت ذاته قارئاً واعياً يستطيع ان يغربل زخم الاخبار والتعليقات والاعلانات التي تنصب اليه. ان الصحيفة تحمل ديالكتيك الصراع بأشكاله المختلفة وتسجله وتعيد تقديمه[25]. وعلى القارىء ان يصنع من خلالها الاحداث بقوالب ذات معنى.

الاعلان في العملية السياسية

يشـكل الاعلان مصدراً مهماً من مصـادر تمويل الصحف ويعد غيابـه عامل تعويق واضعـاف لها. وتلخص تجارب الصحف المتعثرة او التي اضطرت الى التوقف، الاهمية التي ينطوي عليها هذا المصدر في استمرار الصحف او في تمكينها من ممارسة دورها[26].

لقـد انتبهـت معظم الحكومـات الى هذه الحقيقـة ولجأت الى اعتمـاد التدابير اللازمـة لتوزيع مصادر الاعلان بيـن الصحف بطريقة تضمـن استمراريتهـا ولكن لاتخل باستقلاليتها. وفـي الدول الليبرالية توصلـت الانظمـة السياسيـة الى مشـروع لتصريف هـذه العملية بما يعـزز دوران عجلة الممارسة الديمقراطية او دفع العملية السياسية الى امـام باعتماد صناديق دعم صحـف المعارضة والصحف المستقلة[27] بمصادر غير منظورة يشكل غيابها اخلالا او سقوطا لمعنى الممارسة. ذلـك ان المنافسـة تتطلب وجود اقطـاب للتنافس قادرة على مواجهة استحقاقـات وطنيـة تضطلـع الصحافـة بأحد أبـرز وسائلهـا الفعالة. ويتجه الاردن على سبيل المثال الى تشريع قانون يسمح للدولة وليس الحكومـة تمويل جميع الحـركات المسموح لها بالعمل السياسي من ميزانيـة الدولة. ان هـذا التمويل سيمكن الصحـف الصادرة عن هذه الحركات من الاستمرار والتواصل. وحتى في لبنان بدأ بعض الصحف الحديثة باتصالات وصفت بانها جادة لدمج صحفها في سلسلة واحدة لمواجهـة استحقاقات التمويل. ذلـك ان خصوصية المجال الاعلامي مرتبـط بقوى خارجة عنه اكثر من بقية المجالات الثقافية الاخرى انه مرتبط مباشرة بالسوق اي انه متعرض لما يميله السوق عليه[28].

الحالة في ظل اتساع الصحف

تمثل الحالة في العراق إنموذجاً للتأثير الذي يمكن ان يتركه غياب الجهة المنظمة لتدفق مصادر التمويل على الصحافة.

وعلى الرغم من الدلالة السياسية التي انطوى عليها صدور نحو 160– 200 صحيفة في بغداد والمحافظات في اعقاب سقوط النظام السابق فان توقف او تعثر عدد كبير منها مثّل خسارة لايمكن تجاهلها.

ولاشك في ان مصادر التمويل كانت العامل الأهم في هذه النتيجة. فالقائمون على صدورها ماتصوروا حجم رأس المال الواجب توفره قبل شروعهم باصدار صحفهم او التفكير بالطرق التي تمكنهم من استمرارها. والى ذلك اهدرت طموحاتهم بعد عدد او عددين وربما ثلاثة اعداد بالكثير ووجدوا أنفسهم امام استنزاف لاطائل لهم به. ويجب التذكير بان اسعار الطباعة ومستلزماتها آخذة بالارتفاع. ويشكل التنافس بين الصحف من حيث زيادة عدد الصفحات او اصدار ملاحق ملونة أحد دوافع لجوء المطابع الى رفع الاسعار فضلاً عن ان اسعار المستلزمات الطباعية بحد ذاتها شهدت ارتفاعا وصل الى نحو 24 بالمئة لعوامل تتعلق بالتضخم ومضاربات السوق الدولية[29].

مصادر الاعلان في العراق

يمثل الاعلان الحكومي ابرز مصادر تمويل الاعلان في الصحافة العراقية اليوم. وتشكل الاوضاع الامنية وتداعياتها أهم معوقات نمو مصادر الاعلان غير الحكومي او التجاري الذي كانت الصحف تعول عليه.

ويمكن القول ان هناك (منظومات) مصلحية تتحكم بالاعلان

الحكومي وفقاً لمعطيات تجربة نعيش تفاصيلها منذ أكثر من سنتين[30].
فبعض الوزارات تعمد الى حصر اعلاناتها بصحف ينتمي الوزير الى الحزب الذي تصدر عنه وفق نظام المحاصصة. وبعض الوزارات تخضع لأمزجة مديري الاعلام فهي تعمد الى تخصيص اعلاناتها الى صحف معينة فيما تحجبها عن صحف اخرى.

وهذا الطراز من المنظومات المصلحية هو الاكثر ضررا واضرارا بالصحف المستقلة في العراق.

ان واقع الحال يتيح تقسيم هذه المنظومات الى الآتي:

- قسم، يمتلك مكتباً اعلانياً او انه تخرّج في مكاتب اعلانية قبل تولي مسؤوليته في الوزارة.
- قسم ثان، يتقاضى رواتب شهرية من مكاتب اعلانية أهلية تحتكر المساحة الاعلانية في صحيفة او اكثر باعت هذه المساحة لها[31]. وهو نمط كان معروفاً قبل 9 نيسان 2003.
- قسم ثالث، ارتضى لنفسه ان يمارس دور (رجل مع الرحمن ورجل مع الشيطان) ويقبل العمل مسؤولاً إعلامياً ومعتمداً اعلانياً لصحيفة وظفته في الوزارة انسجاماً مع علاقة رئيس تحرير الصحيفة بالوزير.

ويجب الاعتراف مع ذلك بوجود فئة من مديري المكاتب الاعلامية يتسم اداؤها بالنزاهة والاخلاص وقد قادت تفاهمات مع هذه الفئة الى اعتماد معايير في نشر الاعلانات تستند الى سعة الانتشار وتقدير استقلالية الصحيفة[32].

ان حجب مصادر الاعلان عن الصحف لم يترك أثراً سلبياً في الصحف الحزبية وما يوصف بانه صحيفة الحكومة او الصحيفة الرسمية[33] فمثل هذه الصحف تمولها جهاتها ولاتبخل عليها تطابقاً مع وظيفة تضطلع بها. وعلى سبيل المثال يرى رئيس تحرير صحيفة (الصباح) انها ليست من صحف القطاع الخاص انما هي صحيفة تمول من المال العام وبهذا (نقول انها صحيفة الدولة بمعنى انها تمول من مال الدولة)[34].

ولكن المؤكد ان الآثار السلبية ستنسحب على الصحف المستقلة التي يديم الاعلان ومردودات بيع نسخ الصحيفة استمرارها. واذا ماغاب المصدر الرئيس وهو الاعلان فان تهديداً مباشراً سيتوجه اليها. وتؤلف عائدات الاعلان ثلثي موازنة كل صحيفة في حين ان الثلث الباقي يعود من ريع بيع الصحيفة. ولايمكن لاية صحيفة ان تعيش على البيع وحده مهما بلغت كميات توزيعها. واكبر مثل على ذلك ان صحيفة (نيوز كرونيكل) الانكليزية طرحت للبيع عام 1962 بعد ان كبدت اصحابها خسائر فادحة رغم ان توزيعها كان يتجاوز المليون ونصف المليون نسخة يوميا. ترى ماذا نقول عن الصحف العراقية التي لاتبيع اكثرها انتشاراً اكثر من 50 ألف نسخة يوميا[35]. فالتهديد اذن غالباً ماتتعرض اليه الصحف المستقلة بقصد اما ابتزازها او معاقبتها على موقف اتخذته او نقد وجهته لأداء هذه الوزارة او تلك. ولدينا امثلة كثيرة تتيح القول ان بعض هذه الوزارات شرعت بالتحكم بطبيعة الأخبار التي تخص انشطتها وتوقيتاتها وتلزم المندوبين بصياغتها على وفق منطقها ومزاج مسؤوليها لا وفق قواعد مهنية، فيما تمارس تقريعاً بحق المندوبين الذين لاتتيح لهم الصحف التي تتمسك بقواعد المهنة

الصحفيــة واخلاقياتهــا ان يكونوا سعاة بريد يتولــون نقل الاخبار عبر (قصاصات) مصوغة من قبل مديري مكاتب الاعلام.

وفي الآونة الأخيرة شهدت الصحف جميعاً، نمطاً من التحديات تمثل بإقدام وزارة معينة أو مؤسسة على اصدار مطبوعة تسمى مجازاً (صحيفة) وحصر اعلاناتها بها، مما أحرج ادارات الصحف المستقلة والحزبيــة فكتب بعض رؤساء تحريرها افتتاحيــات أو مقالات تدعو الحكومــة الــى التنبــه الى مخاطر هــذه العملية التي تفتقــد الى قواعد السلــوك المهنــي من جهة ومبادىء الحياد الواجــب على المؤسسات الحكومية التحلي به ازاء التنافس على الاعلان من جهة أخرى[36].

الاستنتاجات

أخلُص في نهاية البحث الى استنتاجات عدة من بينها:

1. ان أزمــة التمويل يجــب ان تعالَج في اطار عــام وشامل وان الدولة لم تعن بها وفق قانون خاص.
2. ان الاعلان في الصحف المستقلة لم يحقق معدلاته المأمولة بمــا انعكس سلباً على بعض الصحف وأثر تأثيراً ملحوظاً في انتشارها.
3. ان المنظمــات غير الحكومية ومنها نقابــة الصحفيين مطالبة بممارســة الضغط لتكريس اخلاقيات معينــة بشأن الحصول علــى التمويــل في مجــال الاعــلان وضبط محــاولات تأثير المعلنين على حرية الصحف.
4. ان الصحــف المستقلــة لــم تتفق على برنامــج لها في مجال الاعلان من الناحية الاقتصادية والمهنية.

5. ان وزارات في الحكومة تستحوذ على اعلاناتها لصالح صحف حزبية ينتمي اليها الوزير.
6. ان مكاتب الإعلام في الوزارات تتدخل في عملية نشر الاعلانات وفق مصالح شخصية احياناً وارتباطات بمكاتب اعلانية تتقاضى رواتب او مخصصات منها.
7. ان الاعلان الحكومي يشكل القسم الاكبر من حجم الاعلان في الصحف وان صحيفة واحدة تستحوذ على معظم أو كل هذه الاعلانات أحياناً.
8. عدم وجود جهة منظمة لتدفق الاعلان أو تمارس مهمة التوزيع العادل للاعلانات على الصحف ومنها الصحف المستقلة. وان بعض الصحف واجهت ضغوط مكاتب الاعلان باحتكار الاعلانات.
9. ان تسعيرة الاعلانات في الصحف لم تُحتسب وفق معايير اكاديمية بل طبقاً لاجتهادات ادارات الصحف.

التوصيات

ان الصحف العراقية المستقلة مطالبة بموقف حازم لمواجهة محاولات المنظومات المصلحية والاتفاق على قواعد اخلاقية تتيح لها تدارك ظروف الاستنزاف والمنافسة، في ظل غياب مطلق لبعض مصادر التمويل المشروعة في سوق للصناعة الصحفية تعج بالسلع الرديئة. كما ان الحكومة مطالبة بوضع آليات تتيح التوزيع العادل لمصادر الاعلان لحين انتعاش سوق الاعلان غير الحكومي بتحسن الاوضاع الامنية والاقتصادية للبلاد، كما انها مطالبة بتقديم مستلزمات

طباعية مدعمة. وهو اجراء سار في دول اوروبية مثل النرويج وبلجيكا والسويد وغيرها. في حين ان سعر الاعلان استخدم في مصر وسيلة لتمويل بعض الاغراض التي ترمي الدولة من ورائها الى الاحتفاظ بسيطرتها على الصحافة من خلال الاغداق على العاملين في الصحافة على اختلاف فئاتهم، المحررين والاداريين والعمال بشروط معينة. وقد اضاف المجلس الاعلى للصحافة عام 1987 أسعار الاعلانات عشرة بالمئة منها لتمويل انجاز لنقابة الصحفيين بشأن التقاعد[37].

اننا نعتقد ان الظروف مهيأة امام الصحف المستقلة للإتفاق على قواعد او اخلاقيات للتنسيق المشترك او للضغط على الوزارات لحملها على التوزيع العادل لاعلاناتها في الصحف وعدم احتكارها[38] ومد الصحف الحزبية او الصحيفة الممولة من ميزانية قوات الاحتلال او الحكومة بها.

كما ندعو الحكومة الى مراجعة خطوة وزارة المالية باصدار صحيفة تتولى احتكار الاعلانات الحكومية أوالرسمية وحرمان الصحف الاخرى منها ومحاولتها اكراه المؤسسات الحكومية والوزارات على النشر الحصري فيها. ونقترح استثناء الصحف المستقلة من احكام قانون مجلس قيادة الثورة المنحل 81 لسنة 1971 والذي يلزم الصحف دون تمييز بتسديد (حصة صندوق تقاعد الصحفيين عن جميع الاعلانات التي تقوم بنشرها وتحويل نسبة قدرها 5 بالمئة من أجور تلك الاعلانات الى هيئة الصندوق)[39]، من واقع كون القانون المذكور كان يقصد الصحف الحكومية بالنظر لعدم وجود صحف تابعة للقطاع الخاص، كما هو جار بعد نيسان 2003.

هوامش الفصل الاول

1. دكتور خليل صابات – الاعلان تاريخه أسسه وقواعده فنونه واخلاقياته – مكتبة الانجلو المصرية– القاهرة – 1969– ص1.
2. الاعلام السياحي مهماته وأثره– دراسات اعلامية– وزارة الثقافة والاعلام– بغداد– 1993– ص224.
3. محمد وفيق البرقوقي وآخرون– فن البيع والاعلان– دار القاهرة للطباعة– القاهرة– بدون تاريخ– ص115.
4. روبرت ديكليربكو والان هاموك –آراء في الحكومة والسياسة الامريكية– ترجمة تماضر توفيق– دار المعارف– القاهرة – 1986– ص162.
5. دكتورة جيهان احمد رشتي– الاسس العلمية لنظريات الاعلام– دار الفكر العربي– القاهرة– 1978– ص499.
6. الدكتور محمد سعد السيد ابو عامود– الوظائف السياسية لوسائل الاعلام– مجلة الدراسات الاعلامية– العدد 50 يناير مارس 1988– المركز العربي للدراسات الاعلامية– القاهرة– ص17.
7. Poris A.Garber – Media and American politics Washington – Congressional Quarterly press – second Edition 1984 – p.8.
8. د. خليل صابات– مصدر سابق ذكره – ص9.
9. الدكتور سيد ابو النجا وآخرون – الادارة الصحفية– السلسلة المهنية 7– الاتحاد العام للصحفيين العرب– مطابع روز اليوسف– القاهرة– بلا تاريخ – ص48.
10. مايكل ويرتوزوس– كيف سيغير عالم المعلومات حياتنا؟ – مجلة الدراسات الاعلامية– العدد 96 يوليو سبتمر 1999– مركز الدراسات الاعلامية– القاهرة– ص171 ومابعدها.
11. احمد صلاح الغلامي– مكتب الذاكرة– عرض مقدم لصحيفة الزمان– طبعة العراق في كانون الاول 2003. وكذلك عرض مقدم من مكتب كبة لهندسة البرامجيات والمعلومات في بغداد في الفصل ذاته.
12. د. محمد حمدان– الاعلانات التجارية في المؤسسات التلفزيونية الفضائية العربية– مجلة الاذاعات العربية– العدد3 – تونس– 1998– ص24.

13. الدكتور سيد ابو النجا – مصدر سابق ذكره – ص10.
14. الدكتور ابراهيم عبده – الصحافة في الولايات المتحدة نشأتها وتطورها– المطبعة النموذجية – القاهرة – 1961– ص54.
15. الدكتور خليل صابات – مصدر سابق ذكره – ص55.
16. الدكتور عبد الستار جواد – اتجاهات الاعلام الغربي دراسة في الاعلام الانكلو امريكي – وزارة الثقافة والاعلام – بغداد – 1995– ص77.
17. المصدر السابق – ص20.
18. دكتور خليل صابات– مصدر سابق ذكره– ص56.
19. المصدر السابق– ص58.
20. James R. Adams – MEDIA PLANN ING – 2nd ed .Buisiness – Book – London – 1982 – P.93 – 96.
21. الدكتور صليب بطرس – المجتمع الاعلاني وتسعير الاعلان – مجلة الدراسات الاعلامية – المركز العربي للدراسات الاعلامية – العدد 47– القاهرة – ابريل يونيه 1987– ص79.
22. المعيار المتعارف عليه ان لاتزيد مساحة الاعلانات في الصحيفة عن 20–25 بالمئة من عدد الصفحات الكلية للصحيفة. وللمزيد راجع الدكتور صليب بطرس – مصدر سابق ذكره.
23. د. غالي شكري – أزمة الصحافة العربية في الغرب– مجلة الدراسات الاعلامية – ابريل 1987 – المركز العربي للدراسات الاعلامية – العدد 147 – القاهرة – ص9.
24. صحيفة الصباح البغدادية – 26/3/2005.
25. في الولايات المتحدة كان عدد الصحف اليومية 2600 صحيفة عام 1909 فسقط الرقم عام 1955 الى 1785 اي اكثر من الربع وبدت نهاية صحف كثيرة مظلمة بسبب افتقارها الى التمويل اللازم. ويبلغ عدد الصحف اليومية في دول العالم 7680 توزع 365 مليون نسخة لكل ألف قارىء (راجع: رادي فاسيليف – الحالة الاجتماعية للصحفيين – ترجمة جورج يوسف الشماس – اتحاد الصحفيين العرب – مؤسسة بترا للطباعة – بيروت– 1982).
26. صحيفة الصباح الجديد البغدادية – 26/3/2005 كما ينظر الى سلسلة من الافتتاحيات كتبها رئيس تحرير الصحيفة منتصف آذار 2005 حول ازمة التمويل في الصحف المستقلة.

27. صحيفة المؤتمر البغدادية – 23/3/2005.
28. تتوجه معظم وسائل الاعلام الى تنافس شديد قد يطيح بعضها او يهددها أحياناً بسبب الاعلانات. وفي فرنسا مثلا وصلت ميزانية الاعلان للعام 2003– 2004 الى 1.18 مليار يورو. فيما وصل في الولايات المتحدة الى اضعاف هذا الرقم.
29. الباحث يرأس تحرير صحيفة الزمان الدولية– طبعة العراق منذ صدور اول عدد يوم 29 نيسان 2003. كما تولى رئاسة تحرير عدد من الصحف غير الحكومية.
30. احتكرت شركة نور الصباح الاهلية لصاحبها السيد أحمد مالك الهميص كامل المساحة الاعلانية لجريدة الصباح البغدادية لغاية العام 2005. وقد تقدم بعرض لاحتكار الصفحات الداخلية لجريدة الزمان لقاء بدل شهري مقداره 50 مليون دينار لكن رئيس مجلس الادارة تحفظ عليه.
31. حاولت امانة بغداد اقتفاء اثر وزارتي الصحة والتربية وابلغت الصحف عزمها الاعلان عن مناقصة لاستثمار كميات الاعلانات المتوقع نشرها على وفق معايير بينها الانتشار.
32. بلورت المنظومة المصلحية التي تتولى تسريب الاعلانات الى صحف بعينها قناعة لدى الاجهزة الادارية في الوزارات والمؤسسات الحكومية ان جريدة الصباح هي الجريدة الرسمية للدولة وانه يجب نشر الاعلانات فيها فقط.
33. صحيفة الصباح البغدادية – 28/3/2005.
34. جون هوهنبرغ – الصحفي المحترف – المؤسسة الاهلية – بيروت – بلا تاريخ – ص11.
35. عزيز السيد جاسم – مبادىء الصحافة في عالم المتغيرات – سلسلة آفاق 4 – دار افاق عربية للصحافة والنشر – بغداد – 1985 – ص15.
36. أنظر على سبيل المثال: افتتاحية المدى ليوم 24/12/2005 والصباح الجديد في اليوم التالي وكذلك مقالة الزمان على الصفحة الثالثة ليوم 25/1/2006.
37. الدكتور فاروق ابو زيد – مدخل الى عالم الصحافة – عالم الكتب – القاهرة – 1997 – ص62. كما يمكن الاطلاع على قوانين الصحافة العراقية بهذا الخصوص في: الدكتور وائل عزت البكري – تطور النظام الصحفي في العراق – 1958 – 1980 دراسة تحليلية – دار الشؤون الثقافية – بغداد – 1994.

38. قدم الباحث في صيف 2005 ورقة بشأن ازمة الصحف المستقلة الى لجنة مصغرة اقترحت في اجتماع مع رئيس الجمهورية وحظيت بتأييد رؤوساء تحرير صحف يومية وقناة فضائية تعمل في العراق.

39. وزارة الثقافة - المكتب الخاص - اعمام الى الصحف والمؤسسات الصحفية والاعلامية - رقم 7 في 2/2/2006.

مصادر الفصل الاول

الكتب العربية:

1. ابو النجا، الدكتورسيد - الادارة الصحفية - السلسلة المهنية 7 - الاتحاد العام للصحفيين العرب - مطابع روز اليوسف - القاهرة - بلا تاريخ.
2. ابو زيد، الدكتور فاروق - مدخل الى عالم الصحافة- عالم الكتب- القاهرة - 1997.
3. البكري.. وائل عزت - تطور النظام الصحفي في العراق 1958 - 1980 دراسة تحليلية - دار الشؤون الثقافية - بغداد - 1994.
4. البرقوقي، محمد وفيق - فن البيع والاعلان - دار القاهرة للطباعة - القاهرة.
5. جاسم، عزيز السيد - مبادئ الصحافة في عالم المتغيرات - سلسلة آفاق 4 - دار آفاق عربية للصحافة والنشر - بغداد - 1985.
6. جواد، الدكتور عبد الستار - اتجاهات الاعلام الغربي - دراسة في الاعلام الانكلو امريكي - وزارة الثقافة والاعلام - بغداد - 1995.
7. هومنبرغ، جون - الصحفي المحترف - المؤسسة الاهلية - بيروت - بلا تاريخ.
8. هاموك، آلان وروبرت ويكلير بكور - آراء في الحكومة والسياسة الامريكية - ترجمة تماضر توفيق - دار المعارف - القاهرة - 1986.
9. صابات، دكتور خليل- الاعلان تاريخه أسسه وقواعده وفنونه واخلاقياته - مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - 1969.
10. عبده، الدكتور ابراهيم - الصحافة في الولايات المتحدة نشأتها وتطورها - المطبعة النموذجية - القاهرة - 1961.

11. فاسيليف، رادي- الحالة الاجتماعية للصحفيين- ترجمة جورج يوسف الشماش- اتحاد الصحفيين العرب- مؤسسة بترا للطباعة- بيروت- 1982.
12. رشتي، جيهان احمد - الاسس العلمية لنظريات الاعلام- دار الفكر العربي- القاهرة- 1978.
13. الاعلام السياحي مهماته وأثره- دراسات اعلامية- وزارة الثقافة والاعلام- بغداد - 1993.

الكتب الاجنبية:

1. James R. Adams - MEDIA PLANNING - 2nd ed Buisiness Books - London - 1982.
2. Pois A. Garder - Madia and American politics Washington - congressional Quarterly press - second Edition - 1984.

المجلات

14. أبو عامود، الدكتور محمد سعد السيد - الوظائف السياسية لوسائل الاعلام - مجلة الدراسات الاعلامية - العدد 50 يناير مارس 1988 - المركز العربي للدراسات الاعلامية- القاهرة.
15. بطرس، الدكتور صليب - المتجمع الاعلاني وتسعير الاعلان - مجلة الدراسات الاعلامية - المركز العربي للدراسات الاعلامية - العدد 47 - القاهرة - ابريل يونيه 1987.
1. حمدان، دكتور محمد - الاعلانات التجارية في المؤسسات التلفزيونية الفضائية العربية- مجلة الاذاعات العربية - العدد 3 - تونس - 1998.
2. شكري، د. غالي - أزمة الصحافة العربية في الغرب - مجلة الدراسات الاعلامية - العدد 47 - القاهرة - ابريل يونيه 1987.
3. ويرتوزوس، مايكل - كيف سيغير عالم المعلومات حياتنا؟ - مجلة الدراسات الاعلامية - العدد 96 القاهرة - يوليو سبتمبر 1999.

الصحف

1. الصباح البغدادية 16/3/2005
2. الصباح البغدادية 28/3/2005
3. الصباح الجديد البغدادية 26/3/2005
4. المؤتمر 23/3/2005
5. المدى البغدادية 24/2/2005
6. الزمان الدولية 25/1/2006

الوثائق

- اعمام وزير الثقافة نوري الراوي - المكتب الخاص - رقم 7 في 2/2/2006.

الفصل الثاني

اخلاقيات المهنة الصحفية في عراق
ما بعد نيسان 2003

يشـكل انفتاح الصحافة امام القادمين اليها من كل الاتجاهات والالـوان والمهـن واحدا من التهديدات التـي واجهتها، وتستدرج احاطة الصحفي بالحماية الاجتماعية عينات غير محدودة من الذين يريـدون في هـذه المهنة وسيلـة للارتزاق او التكسـب او ممارسة الالاعيب.

لقد انتبه الصحفيون الى ظاهرة انتشار العناصر الصحفية السيئة والمتخلفـة واللااخلاقية، وهبوا في حقب عديدة الى حماية مهنتهم بما يرونه اسلحة مشروعة لوقف مزيد من تسلل الطارئين الذين يقلل استمـرار وجودهـم من هيبـة الصحافة ويفقدهـا دورها المطلوب. وتشـكل مواثيق العمل الصحفي التي باتت تعرف بالاخلاقيات اهم الصياغـات القانونية التي توصلت اليهـا ارادة الصحفيين والمعنيين بالمهنة وتم اشهارها امام الملأ لتكون دليل عمل متفق عليه بالنسبة لهـم وعامل ردع بالنسبة لاولئـك الذين لايفهمون من الصحافة الا وصفها بانها ممارسة تخدم مصالحهم عن طريق ابتزاز الجمهور او الايقـاع بـه او تحقيق منافع لمن يعملون معهـم، ولقد اراد الحكام والباحثون عن الوجاهة والسلطان الاشتهار من خلالها، كما شاءت الاستبداديات الكبرى ان تحول الصحافة من طبيعتها كسلطة للحرية الـى خادم متنفـذ، وارادت المجاميع البشريـة والاحزاب والهيئات الاجتماعية المختلفة تأسيس انواع الصحف او التعاقد معها من اجل احراز تقدم خاص بها[1].

مفهوم اخلاقيات المهنة الصحفية

ليسـ غريباً ان يدرك خبراء الاتصـال ان الصحافة مهنة لاتشذ عـن بقية المهن الرائدة قبـل انبثاق الصحافة او اكتشاف الطباعة[2].

فلها ايضا سلوكيات ومبادىء تعبر في محتواها عن العلاقات بين ممارسيها من ناحية والعلاقات بينهم وبين جمهورهم من ناحية ثانية وبينهم وبين المجتمع الذي ينتمون اليه من ناحية ثالثة. وهذه السلوكيات والثوابت قد تكون قواعد متعارفا عليها وقد تكون مبادىء ومعايير يضعها التنظيم النقابي للمهنة[3]. ويمكن القول ان (قَسَم ابيقور) هو اول ميثاق اخلاقي لمهنة عرفها الانسان من اجل انقاذ حياة الانسان لانسان اخر او تنظيم مهنة عرفت بالطب او النطاسة او الجراحة[4].

وتُعرِّف د. سامية محمد جابر اخلاقيات المهنة او قيم الممارسة في الإعلام بانها مصطلح يشير الى القواعد الواضحة للسلوك المهني في مؤسسات وسائل الاتصال وكذلك الاتجاهات الفعالة والدعاوى المتصلة بكل ماهو ملائم في اسلوب العمل والانجاز. ومن الامثلة على قيم الممارسة، الفكرة النموذجية التي تمثل بالالتزام بالموضوعية في إعداد الانباء والدعاوى المتصلة باكثر الصور التكنولوجية ملاءمة لتحقيق مهمات اتصالية ذات نوعية خاصة والدعاوى الخاصة بتحديد مقاييس المسلسلات التلفزيونية الجيدة[5].

وقدر تعلُّق الامر بالصحافة فان الخبراء في الإعلام والاجتماع وضعوا اساسا اخلاقياً قيميا لممارسة الصحيفة تعبر عن وجود معايير سلوكية اخلاقية تنبع من المهنة ذاتها، ومن متطلبات نجاح العمل المهني التزام الممارس بهذا النظام الاخلاقي او الدستور المهني المتفق عليه صراحة[6].

ان تجربتنا الصحفية التي شملت العمل في مفاصل قيادية في

مطبوعـات محلية وعربية تصدر داخـل العراق وخارجه على مدى نحو 25 عاما تتيح القول ان العاملين في هذا الميدان لايحتاجون الى ميثـاق شرف صحفي او اخلاقيات على نطاق الممارسة حسب بل على نطـاق السلوك المهني المطلوب من القائمين بوسائل الاتصال الالتـزام به عادة، وان ترجمة الممارسة عن طريق السلوك هو الذي يحقـق للصحافة موقعها في التغيير الاجتماعي، فالاعتبارات المهنية تشكل ركناً كبيراً في مسألة التماسك الصحفي الجماهيري، وينبغي ان تتوفر الشروط الاساسية لكل عنصر من العاملين في الصحيفة وفقاً لطبيعـة عملـه الصحفي. واذا ما امتلأت الصحـف بأسماء اشخاص لاعلاقة لهم بالصحافة الحقيقية، اشخاص قادمين من اجل الاعتياش او الافـادة مـن ثمـرات الصحافة فـان النتيجة الحتميـة هي تدهور العمـل الصحفي وتفشي الفساد وضياع التقاليد اللازمة لبناء وتطور الصحيفـة المؤثرة[7] وتتطلب هذه القضيـة جهداً اضافياً في اعقاب التغييـرات السياسيـة التـي حدثت في العراق بعـد 9 نيسان 2003 انسجامـا مع تسويق قضية الديمقراطية التي تطرح نفسها بثقل كبير وجاءت بعد قطيعة تاريخية. وطبقا لما يراه د. عبد الستار جواد فان العـراق كان ديمقراطيـا منذ نشأته والا ماشرعـت قوانين حمورابي التـي تنظم العلاقات الانسانية ونحن اليوم بحاجة الى تعميق مفهوم مشترك للديمقراطية هل هي حرية التعبير أم هي حرية الممارسة[8].

ومـن الطبيعـي في ضـوء ماتقـدم ان تتأثـر المهنـة الصحفية وسلوكيـات العاملين بها بما يدور ومـا تمخض وان تتجه الصحافة الـى ممارسـات قـد تكون موضـع احتجاج، فالصحفـي هو الذي يجسد رسالة الصحيفة ومسؤولياتها بعقله وجهده وعلاقاته. ويذهب

صحفيــون الى الاعتقاد بوجود صلة عضويــة بين تذبذب الصحفي وتذبذب الصحيفة التي يعمل فيها[9].

وتنطوي الصحافة من بين المهن الاخرى على خصوصية كونها تخاطــب العقول بمختلــف المستويات وللكلمــة المطبوعة تأثيرها وسحرهــا وتؤدي المهنــة الصحفية بشكل خاص خدمة اجتماعية كبيرة لعل من ابرز شروطها وخصائصها[10]:

1. انهــا تتضمن اهدافــاً مجتمعية وتستمــد شرعيتها من احاسيس النــاس بضــرورة القيــام بنشاط معين مــن شأنــه ان يشبع لهم احتياجاتهم.
2. تستند الى اسلوب علمي يواكب التطور.
3. تنطوي على قاعدة معرفية.
4. يمارس العمــل فيهــا متخصصون مهنيــون يملكــون الكفاءة والقدرة.
5. وجود اساس اخلاقي قيمي للممارسة فيها.
6. اعتراف المجتمــع بالمهنة الصحفية ووجود شراكة بينها وبين المجتمع والافراد بشأن تحمل المسؤوليات.

وعلى الرغم من تنوع مدارس ومفاهيم العملية الصحفية وتنوع وظائفها من مجتمع الى آخر باختلاف النظام السياسي ودرجة التقدم الحضاري[11] فان مواثيقها ودساتيرها في دول العالم تشترك بمبادىء عامــة او دوائر اخلاقية يعمل فــي حدودها الصحفيون تسمى دوائر المتغيرات الاخلاقية الخمس[12] وتمثل الاخلاقيات بصفة عامة احد الابعــاد المهمة في مفهــوم التربية الامر الذي يمنحها بعداً اجتماعيا مضافــا، فالذي يسيطــر على الصحافة هو الــذي يسيطر على قضية

خطيـرة في مجتمع يقيم حرية القـول، والصحفيون غالباً مايقولون انهـم حراس الجماهير اذ انهم يحمونها من سوء استخدام القوة[13] والصحافة رسالة قبل ان تكون مهنة فمنذ ان وجدت الصحافة وهي جـزء من الجهـاد السياسي للدول. وهي فـي الوقت ذاته اداة مهمة في بناء المجتمع عند كل امة ومقياس لحضارة الامم على اختلافها ومرآة لنشاطها في شتى الميادين[14].

مصادر اخلاقيات المهنة الصحفية في العراق

يمكـن تحديد مصـادر اخلاقيات المهنـة الصحفية في العراق بنوعين رئيسين:

الاول: القوانيـن التي تنطوي على صفة عقابية بحق الخارجين المفترضيـن من الصحفيين او مؤسساتهـم التي تخرق قواعد النشر فـي المطبـوع، ويقف فـي مقدمتها قانون العقوبـات العراقي 111 لسنـة 1969 الذي يمثل الاحكام التـي تتصدى للمسؤولية الجنائية الناجمـة عن مخالفة الصحفـي لاحكام قانون المطبوعات ولقوانين المؤسسات الحكومية.

ونحـن مضطرون الى تجـاوز هذا النوع مـن القوانين لتوقف سريانـه بموجـب قانون خاص اصـدره الحاكم المدنـي الامريكي للعـراق بول بريمر ونص على عـدم جواز سماع شكاوى النشر الا اذا اقترنت بموافقة منه[15].

الثانـي: مواثيـق شرف المهنـة الصحفية التي تشـكل اجماع ارادة الصحفييـن ممثـلا بتنظيماتهـم المحليـة والقوميـة، وفي هذا الاطـار فان قانون نقابة الصحفيين 178 لسنة 1969 وتعديلاته عام 1970 تضمن في احد بنوده المبادىء الاخلاقية للمهنة كما تضمن

ميثاق العمل الصحفي العربي ودستور اتحاد الصحفيين العرب في القاهرة[16] مبادىء اساسية اخرى.

فقد حظرت على الصحفي[17]:

1. استخدام اية واسطة او اسلوب بقصد الربح غير المشروع.
2. الاساءة الى سمعة المهنة الصحفية وافشاء اسرارها.
3. تجريح اعضاء الاسرة الصحفية.
4. تهديد المواطنين بأية وسيلة او اسلوب من اساليب الصحافة.
5. التصريح او التلميح الثابت بما من شانه ان يفيد جهة معادية.
6. زعزعة الثقة بالبلاد.
7. استغلال وسائل النشر الصحفي للوشاية او التشهير او اتهام المواطنين.
8. استغلال الكلمة المكتوبة او المرسومة استغلالا خاصا لمنفعة شخصية.
9. اثارة غرائز الجمهور.
10. مس الحريات الخاصة او العامة.
11. تضليل الجمهور بالمعلومات غير الصحيحة.
12. نشر الوقائع غير المؤكدة.
13. ترجيح جانب في قضية من القضايا التي لم يصدر فيها حكم السلطات.
14. نشر المعلومات او البيانات المغلوطة.
15. اقتباس أي اثر من اثار الغير من دون نص على اسم صاحبه.

وما تقدم لايزيد شيئا ذا اهمية او يتعارض مع ماورد في المادة (ب) من مجموعة المبادىء التي تضمنها دستور اتحاد الصحفيين

العرب الصادر في 21/2/1969[18] والملاحظ ان هذا الدستور وكذلك ميثاق العمل الصحفي عن اجتماع بغداد 1972 لم يتضمن عقوبات محددة كما هو الحال في قانون نقابة الصحفيين الذي خول لجنة الانضباط في النقابة توجيه عقوبات بينها التنبيه والانذار والايقاف عن العمل وغيرها، غير ان الميثاق المذكور ربط بين حرية الصحفي ومسؤوليته استنادا الى شعار الاتحاد (حرية.. مسؤولية).

المسؤولية الصحفية

كتب الدكتور ولبرشرام يقول (اذا كان المجتمع يشترط على الذين يرعون شؤونه في الميدان الصحي وكذلك في الميدان الحقوقي ان يحصلوا على إعداد مهني وان يتقيدوا بقواعد مهنية فان تسامحه ازاء اشخاص هم بنشرهم المعلومات مسؤولون في النتيجة عن معارفه وآرائه يشكل حماقة من اكبر الحماقات التي يتميز بها القرن العشرون واحفلها بالاخطار)[19].

وكان التخصص الصحفي حتى مطلع القرن العشرين مفهوما غامضا غير محدد المعالم، وكان باب الصحافة مفتوحا لكل والج من سياسيين وفنانين وعاطلين او لا مهنة لهم كما ان كثيرين ارتبطت شهرتهم بالصحافة وبالسياسة من خلال صحف اصدروها.

وقد تميزت الصحافة العراقية في بعض الحقب بضعف الوسائل والامكانات الفنية والطباعية وقلة العاملين المؤهلين لانجاز المهمات الصحفية وبرزت في حقب اخرى ظاهرة الكتابات غير الرصينة مثل الشتيمة المقذعة والتراشق بالكلام البذيء والتهم الرخيصة والمهاترات الشخصية[20].

لقد بدأ اول تحسس للمسؤولية الصحفية في الربع الثاني

مـن القرن العشرين وعرف المفهوم فـي مضامين وبرز الى الوجود فـي سنـوات الثلاثينـات والاربعينـات من القـرن الماضـي عندما تلاقـى العاملون في الحقل الصحفـي لتنظيم صفوفهم ووضع اسس التخصص الصحفي العالمي وابعاد الطفيليين(*) عن الوسط الصحفي، وقد بدأت تنشأ الدراسات الاكاديمية منذ 1869 في جامعة واشنطن واتسعت لتشمل دول العالم قاطبة، وفي العراق بدأ اول قسم صحافة تابـع لكلية الآداب بجامعة بغداد عـام 1964 ثم تأسست اول كلية للاعلام عام 2002.

واستأثرت المسؤولية الصحفية بكونها العمود الفقري للصحافة باكبـر قدر مـن الدراسة والاهتمام فانعقدت مـن اجلها المؤتمرات والنـدوات وتألفـت اللجان، وكان من ابرزها اللجنـة الخاصة التي اوكلت اليها منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم عام 1947 دراسة الحاجات الفنية والتقنية للصحافة، واوصت في تقريرها باعداد الصحفيين من الناحية المهنية إعداداً يتناول في طبيعته تلقينهم معنى المسؤولية الصحفية وحملهم على العمل بروحها ذلك ان الصحافة لايمكنهـا ان تبلغ مستـوى رسالتها الرفيعة وتقـوم بدورها في نقل الانباء والاراء قياما حسنا الا اذا توفرت في اشخاص المشتغلين فيها المزايا المهنية والعملية والخلقية الكافية[21].

والواقـع فان كثيرا من الدول اخـذت تفرض قيوداً شديدة على كل طـارق جديد لباب الصحافة من بينها التحصيل العلمي الجامعي والتأهيل المهني الكافي، واتجهت دول اخرى الى تحرير الصحافة من

(*) شـمـول روبـرت – مسؤوليـة الصحافـة – ترجمة الفرد عصفـور – مركز الكتاب الاردني – 1990– ص13.

ضغط الاعلان المادي. يقول فؤاد مطر (صحيح ان الموهبة وتثقيف الذات بالنسبة الى الصحفي تأتي في المرتبة الاساسية وقد تتقدم على الشهادة الجامعية الا ان اقتران هذه الموهبة وذاك التثقيف بالدراسة الجامعية معناه ان الصحفي بات على الطريق نحو القمة)[22].

قواعد اخلاقيات المهنة الصحفية
في جريدة الزمان – طبعة العراق –

ربما يشاركنا كثيرون في الاعتقاد ان تجربة جريدة دولية بمستوى (الزمان) تحتاج الى دراسة، ويكفيها انها وقفت في ظروف تنطوي على تحد ملحوظ تنافس صحفا دولية متكونة حققت لها موطىء قدم كالحياة والشرق الاوسط والعرب الدولية وكلها تصدر في لندن[23].

لقد كنا قريبين من مؤسسة الزمان ورئيس تحريرها سنوات طويلة قبل ان يصدرها عام 1997 في اثر هجرته القسرية الى عمان ثم الى لندن، ولكننا بالتاكيد لم نكن كذلك في ظروف التأسيس والمنافسة ثم التكوين الا بعد نيسان 2003 اذ قرر الاستاذ سعد البزاز ان يكون سباقاً في اصدار أول جريدة دولية بطبعة محلية ببغداد وكان ذلك تحدياً آخر دفع صحف لندن كالشرق الاوسط الى اصدار طبعات مماثلة في العراق مع الفارق ان (الزمان) تنتج مادتها مضمونا واخراجا في بغداد بينما ظلت الشرق الاوسط ترسل صفحاتها من العاصمة البريطانية شبه كاملة عبر الانترنت قبل ان تدور دواليب المطبعة لانتاجها في بغداد.

مايهمنا في هذه الوقفة هو الاشارة الى سمة واحدة اظنها كانت سببا من اسباب جعل (الزمان) تملأ موقعها وتحظى باعتراف

المنافسة والسبق ايضا مع تلك الصحف التي اشرنا اليها واعني بتلك السمة تمسك رئيس تحريرها بتقاليد الصحافة واخلاقياتها في الدول المتقدمة. فقد دأبت (الزمان) على الاخذ بالحسبان اهمية جملة من قواعد اخلاقيات المهنة الصحفية، على الرغم من ان ظروف اصدارها في بغداد تسمح بتجاوز كثير من تلك القواعد بحكم الفراغ السياسي والامني الناجم عن سقوط النظام في وخلال شهور صدورها وهاهو يمر اكثر من 60 شهرا على صدور (الزمان) في بغداد، وخلال هذه المدة صدرت صحف وانهارت صحف وتلاشت فورة اصدار صحف ولكن الخط البياني لـ (الزمان) ظل صاعدا بسبب ثوابتها على مستوى التعامل مع الاوضاع وتقاليدها وعلى مستوى اخلاقيات المهنة الصحفية.

وسنسمح لانفسنا بان نستعير بعض قواعد المنهج العلمي[24]، في تطبيق مفهوم الاخلاقيات الصحفية كما عشناها وربما ساعدنا على استيعابها على مستوى القاعدة والادوات. وعلينا الاعتراف ان سنوات طويلة مرت للاسف غابت فيها أسس وقواعد تلك الاخلاقيات بسبب المزاودة وخلط الاوراق وبروز ظاهرة الصحف القطاعية التي اجتاحت في النصف الثاني من عقد التسعينات كل ماتم بناؤه في هذا المجال خلال قرن كامل.

الاخلاقيات - تجربة (الزمان) في واقع عنيف وصاخب

اما اهم قواعد اخلاقيات المهنة كما وجدناها في (الزمان) فهي:

القاعدة الاولى: وهي قاعدة النقد الذاتي وتقوم على تحري

مصـدر الاخبـار وطـرق التثبـت من صـدق الخبر وعـدم انخداع الصحفـي ووقوعـه في الخطـأ وذلك يتطلـب ان يتمتـع الصحفي وتحديـدا منـدوب الاخبـار بالحـس الصحفـي وان يكـون محباً للاستطلاع وراغباً بالتعرف على الاخبار وان يتمتع بثقافة واسعة في اكثر من مجال وان يكون سريع الحركة قوي الملاحظة فضلاً على قدرته على صياغة الخبر الذي يحتوي على اكبر قدر من المعلومات فـي اقل عدد من الكلمـات[25] لقد كانت هـذه القاعدة مهمة على خلفية الاوضاع السياسية والامنية التي شهدتها (الزمان) خلال العام الاول فـي بغداد،فعوامـل الانخداع والوقوع فـي الاغلاط متعددة. فقد كان متوقعاً وطبيعيا ان يكذب المصدر طمعا في مكسب ذاتي او ميـلاً نحـو فئة او طبقة او ثـأراً من جماعة. لقـد كان الانقلاب في العراق صاعقاً بحيث دفع جل الصحفيين الى محاولة دفع تهمة الشبهة عن انفسهم او بلوغ غاية واقعية تتمثل بالحصول على فرصة عمـل امـام كم غير معتـاد من الصحف بلغ نحـو 160 صحيفة مع وجود معضلة هي ان جل هذه الصحف كانت مدفوعة او مستأجرة او تتحـدث بلسـان غيرها. وفي خضم ذلـك كان على العاملين في (الزمـان) ان ينأوا عن الحديث بلسان آخرين او عد انفسهم اجراء، كانـت القاعدة الذهبية التي اعتمدتهـا (الزمان) هي (الجميع شركاء فـي مؤسسة تسوق الحقيقـة وتحمل بضاعتها النـور والامل) وفي خضم العتمة والتصفيات الجسدية والارهاب كانت (الزمان) تحمل قنديلا وترى ان ثمة املا دائماً[*].

(*) من رسائل رئيس المؤسسة الى العاملين 10/12/2003.

القاعدة الثانية: وتتمثل في الابتعاد عن التشيع والتعصب للآراء والاحكام المرتجلة والتزام الموضوعية في عرض الوقائع، ومازلنا نتذكر الكلمات التي قالها رئيس تحرير (الزمان) بالهاتف قبل يومين من صدورها في بغداد[26]، ان (الزمان) منبر لجميع العراقيين وهي ملكهم ولاتنطق الا بحقيقتهم، الحقيقة التي غيبت في بعض وسائل الاعلام ولاسيما الفضائيات وحلت محلها صورة العراقيين ناكلي العهود وقطاع الطرق والدمويين ومكتفي الايدي. لقد حذا سعد البزاز حذو دوركهايم في كتابة قواعد المنهج في علم الاجتماع وهي الابتعاد عن كل رأي مسبق بشأن ظاهرة واذا لم يلتزم الصحفي صاحب المطبوع بالموضوعية فان الاهواء والنزعات الذاتية قد تستبد به. ان الموضوعية نقيض الذاتية ولكنها لاتقوم الا بالبحث والتقصي واستيعاب المتغيرات وفهم جدل الافكار وصراع الارادات.

القاعدة الثالثة: هي موسوعية المعرفة عند الحصفي لقد تأسست هذه القاعدة في (الزمان) على مبدأ اهمية وضرورة الالمام بقواعد السياسة وطبائع الامور وذيول الظواهر وخلفيات الاقتصاد والسياسة فضلا على ضرورة التوسع في فهم مغزى ماجرى وكيف؟ واستثمار الوقت للافادة من تكنولوجيا الاتصال لسد الفجوة التي عاناها العاملون في حقل الاعلام[27].

ان هذه القاعدة تساعد الصحفي على تفادي مجرد نقل الاخبار دون التحقق من دوافعها واثارها كما تساعد على تدارك مغبة الاستدراك الذي يكلف الصحيفة صدقيتها والصحفي نزاهته المطلوبة. ولقد استوعبت (الزمان) حقيقة كون الواقع السياسي ساخنا وضاجا بالرؤى والانتقادات والتطلعات. ومن المعروف

ان الافـراد الذيـن يشغلون مواقع قيادية في احـزاب او منظمات او تكتـلات يقدمون المعلومات التـي يحسون انها ستخدم قضيتهم او اهدافهم[28].

فالفـراغ واسع وماراثون الاستحواذ على الشارع العراقي على اشده. وعلى الرغم من ذلك فانه يتعين على الصحفي ان لايغريه هذا المشهد ويدرك دائما ان الاغلبية الصامتة هي اساس ترجيح المشروع السياسي المستقبلي وان الاقصاء والتهميش سياسة متسرعة ومنهكة لقـوى الوطن وان اثارهـا الدموية ماثلة للعيـان وان الصحافة مهمة سامية تتمثل بالتحذير والتبشير.

لقـد كان بعض الصحفييـن لاينظـرون الـى مـاوراء الصورة ويتعجلـون القفز على الحقائق ولكن اخلاقيات المهنة الصحفية في (الزمـان) حملت مضادات كافية جعلت كلمتها وخبرها اكثر صدقاً واقرب مدى الى الرأي العام في العراق.

القاعدة الرابعة: وهذه القاعدة هي قاعدة التشكك في الاخبار التي يلتقطها الصحفيون ويمكن عزل ثلاث خصائص محددة عدها الباحثون من المكونات التي تدخل في تحديد صدق المصدر وهي: الاحساس بالأمان او الطمأنينة للمصدر ومؤهلات المصدر وخبرته وكفاءتـه[29] ولقد نهجـت (الزمان) نهجاً من الشـك شبيها بالشك الديكارتـي مـن اجل الصـدق وكانت القاعدة ان الظـروف الراهنة تشبـه صورة تيار جارف وان كثيرا من مصادر المعلومات والاخبار وقـع تحـت وطأة التأثر بما جرى، كما ان انفتـاح المصادر السرية وعرضها للمزاد شجع على تزوير بعض الوثائق. ولقد اكتشف رئيس

تحرير (الزمان) بحكم حسه الاستباقي وسعة تجربته عشرات الوثائق التـي قدمـت بقصد الايقاع بالغير او التشهيـر بهم او جر الصحيفة الـى موقف سيحسب عليها فـي المحصلة. ولكن اظهرت(الزمان) حصانة عالية في الفرز والتثبت وفي الكشف والرفض.ولقد عرضت علـى (الزمـان) عشرات الوثائـق والملفات وسربـت اليها عشرات الاخبـار المثيـرة للشبهـة والاثـارة ولكـن المحاكمـة الموضوعية لمضامينها واهداف اطلاقها اقصت النيات وتركت سطور الصحيفة نقيـة لاتخدع القـراء او تضحك على ذقونهم. كمـا نأت عن ايذاء كرامـات المستهدفين ولاسيما اذا كانوا غير مدانين بحكم القانون. ولكي يبني الصحفي منهجه المعرفي على اساس متين يتعين عليه ان يكشـف صـدق المعلومات التي كان قد حصـل عليها مادام الشك فيها له ما يسوغه.

وقد عالجت (الزمان) صياغة الاخبار في ضوء ذلك على احد الاسس التالية:

1. تنـاول الخبـر من المصـدر ونقيضه بالاشـارة اليهما على قدم المساواة.
2. استخدام ادوات الاستدراك بعد عرض الخبر من مصدر واحد مـن قبيل (ولم يحصـل تاكيد من مصدر محايد) او (الا انه لم يتسن الحصول على مصدر آخر لتأكيد ذلك) او اعتماد صيغة (على حد تعبير المصدر) او القول انه جهة غير معروفة.
3. الاشـارة الى ان الاتهامـات الموجهة الى المتورطين في اخبار الجرائم والاعتقال (مشتبه بها) او (ان المقبوض عليهم مشتبه

بهـم). ان هـذه الصياغة تعتمـد حتى مع الاخبـار التي يكون مصدرهـا شخص او علـى مستوى القوات متعددة الجنسية او اجهزة الشرطة.

القاعـدة الخامسة: ولكي تقطـع (الزمان) الشك باليقين وتنقل مندوبيهـا ومحرريها من دائرة الاحتمال الـى دائرة اليقين اعتمدت المعرفة العقلية كونها احد المصادر الاساسية للمعرفة فهي تستوعب جميـع الاخبار ولكـن لاتأخذ الا بما يقبله العقـل وترفض مادونه. ان ذلـك قـد يحرمهـا بعض الاخبار ولكـن يكسبها ثقـة القراء في الاخبـار التي تنطوي على صدقية ومعقوليـة، فليس ابشع من الخبر الـكاذب سـوى بشاعة التكذيـب، وهذا معناه ان التـروي في نشر أي خبـر بعـد التأكد مـن صحة مصـدره ومضمونه كفيـل بتفادي الاضطـرار الى التكذيب الذي ليـس لمصلحة الصحفي والمطبوعة على الاطلاق[30].

القاعـدة السادسـة: وتتمثل بعـدم المس بالاخريـن او الاساءة الـى كراماتهـم وسمعتهم في المجتمـع حتى لو كانـوا خصوما او منافسيـن[31] فـ (الزمـان) تسمح بالنقد ولكنها لاتلجـأ الى الشتيمة وعنـف الكلمة ولاسيما مع المؤسسـات الصحفية والاعلامية، انها ترى ان الساحة تتسع لفرسان كثيرين ولاحاجة لتصفية او احتجاب من اجل تحقيق غاية كل صحفية وهي التميز والانتشار. ان ذلك يتيح الفرصـة لدمج الجهد الصحفي مهمـا كان صغيرا واحترام طموحه مهمـا كان متواضعا واستيعابه من اجـل خدمة عامة، ولقد تحدثت (الزمان) مع الجميع على قدر متساو من الاحترام وطرحت مشروع

المؤسسة العراقية الكبرى المؤهلة لمواجهة تحديات الشركات متعددة الجنسية وشروط العولمة في الاعلام.

ولقد ابلغنا رئيس المؤسسة انه بصدد تنفيذ مشروع (عصرنة الجريدة) باجبار العاملين على تعلم اللغة الانكليزية والانترنت حتى لو تطلب ذلك جهدا خارقا وتخصيصات مالية اضافية. وأمهل المحررين والمندوبين الجدد مدة شهرين لتنفيذ برنامج طموح وحث قدامى العاملين على قبول واقع جديد لامجال فيه لصحفي يجهل آليات العمل على الانترنت واتقان لغة اجنبية[32].

القاعدة السابعة: ان الامانة والصدقية والشك والعقلانية انما هي مبادىء وقواعد اساسية غير ان الاهم من ذلك كله البناء النفسي والاخلاقي للصحفي. وقد قدم صحفيون كثيرون عصارة خبراتهم وسطروها على هيئة وصايا او مبادىء[33]. واذا كانت هناك بوابات في المؤسسة تحول دون وقوع الخطأ المهني او التطاول على قواعد الاخلاقيات فانه لاسد ولاعائق امام الفرد للتصرف او الاستفراد بتصرف ما. ذلك ان ميزان التمييز بين الحق والباطل مرهون بارادة الصحفي سواء أكان مسؤولا ام عنصرا في خلية، فاذا ما احسن التصرف واستوعب رسالة المؤسسة الاخلاقية والانتاجية فانه يترجم قواعد المهنة، وتنم عن ظاهرة الفساد، عادة، انعكاسات تصيب السلوك المهني لدى الافراد، فمن خلال السلم الوظيفي تتطلب عملية الفساد تدخل عديد الاعوان من عديد المراتب مما يضاعف من حجم الظاهرة[34].

فالمؤسسة في المحصلة مصنع لانتاج الافكار والاخبار والآراء وتسويقها وان القارىء يملك خيارات واسعة في الاقبال على هذا المنتج والاحجام عن ذلك.

تلك هي اهم قواعد الاخلاقيات المهنية في عراق مابعد نيسان 2003 كمـا استطعنـا ان نحيط بها، ولدينا الامثلـة والوقائع الكافية لدعــم ما ذهبنا اليه واختصرناه، وعسى ان تتاح فرصة اخرى لرسم الصــورة بملامحهــا تمام فــي مؤسسة صحفية تنطبـق عليها شروط امبراطورية خالدة.

هوامش الفصل الثاني

1. عزيز السيد جاسم – مبادئ الصحافة في عالم المتغيرات – دار افاق عربية – بغداد – 1985 – ص7.
2. للمزيد حول الصحافة قبل ظهور الطباعة راجع د. عبد السلام احمد واخرون – تاريخ الصحافة في العراق– كلية الاعلام – بغداد – 2002– ص14–10.
3. د. محمد محمد الباوي– الاطار التربوي لقضية الاخلاقيات المهنية في وسائل الاتصال الجماهيرية – المجلة المصرية لبحوث الاعلام – العدد الاول – جامعة القاهرة – 1997 – ص208.
4. ينص قسم ايبقور على الصدق في القول وعدم خداع المريض او افشاء سره والعناية الانسانية.
5. د. سامية محمد جابر – الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث– دار المعرفة الجماهيرية –الاسكندرية – 1984 – ص275.
6. محمد سيد فهمي – الاعلام من المنظور الاجتماعي – دار المعارف – الاسكندرية – 1984 – ص82.
7. عزيز السيد جاسم – مصدر سابق ذكره – ص12.
8. الممارسة العراقية الديمقراطية – ندوة مركز البزاز للثقافة والراي – بغداد –2004 – ص11. وللمزيد بشأن الموضوع راجع: د. خير الدين حسيب – مستقبل العراق، الاحتلال، المقاومة، التحرير والديمقراطية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت– 2004– – ص209 وما بعده.
9. توماس بيري – الصحافة اليوم – ترجمة مروان الجابري – مؤسسة بدران – بيروت – 1964 – ص20.
10. محمد سيد فهمي – مصدر سابق ذكره – ص82.
11. راجع بهذا الشأن: فاروق ابو زيد – مدخل الى علم الصحافة – عالم الكتب – القاهرة – 1998 – ص6.
12. د. محمد محمد الباوي – مصدر سابق ذكره – ص208.
13. ميشيل هارا لامبوس – اتجاهات جديدة في علم الاجتماع – ترجمة احسان محمد الحسن واخرون – بيت الحكمة – بغداد – 2001 – ص542.

14. د. عبد اللطيف حمزة – ازمة الضمير الصحفي – دار الفكر العربي – القاهرة – 1960 – ص24.
15. انظر قانون نقابة الصحفيين في القطر العراقي – مطبوع بالالة الكاتبة محفوظ في وثائق النقابة، ويمكن الاطلاع عليه في: د. وائل عزة البكري – تطور النظام الصحفي في العراق 1958– 1980 – دار الشؤون الثقافية – بغداد 1994– ص259.
16. ميثاق العمل الصحفي الذي اقره المؤتمر الثالث لاتحاد الصحفيين العرب وعقد في بغداد 25–17 نيسان 1972– الحريات الصحفية – 1981– ص107.
17. المادة 25 من قانون نقابة الصحفيين – مصدر سابق ذكره.
18. د. صالح خليل ابو اصبع – الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة – دار ارام للدراسات والتوزيع والنشر – عمان – 1995 – 265.
19. جون هوهنبرغ– الصحفي المحترف – المؤسسة الاهلية – بيروت – بلا تاريخ – ص14.
20. عدنان عبد المنعم ابو السعد – تطور الخبر واساليب تحريره في الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام 1917– وزارة الثقافة والاعلام – بغداد – 1983– ص20.
21. جون هونبرغ – مصدر سابق ذكره – ص15.
22. د. خليل احمد خليل – هموم العرب حاكمين محكومين 1963– 2003 ج1– المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – 2004– ص502.
23. المزيد من التفاصيل عن تطور الزمان ومشاريعها راجع – الزمان العدد 1703 في 13/1/2004 – ص1.
24. ازاد احمد علي واخرون – الفكر الاجتماعي الخلدوني المنهج والمفاهيم والازمة المعرفية – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 0 2004– ص36 ومابعدها.
25. فاروق ابو زيد – فن الخبر الصحفي – عالم الكتب – القاهرة – 1997– ص104.
26. مقابلة هاتفية مع سعد البزاز – 11 نيسان 2003.
27. للمزيد بشأن التحدي التكنولوجي راجع: د. مؤيد عبد الجبار الحديثي – العولمة الاعلامية – الاهلية – عمان 2002 – ص218.

28. د. جيهان احمد رشتي - الاسس العلمية لنظريات الاعلام - دار الفكر العربي - القاهرة - 1978- ص305.
29. المصدر سابق ذكره - ص505.
30. د. خليل احمد خليل - مصدر سابق ذكره - ص509.
31. دكتور حسن عماد مكاوي - اخلاقيات العمل الاعلامي - الدار المصرية اللبنانية - القاهرة - 1994- ص274 ومابعدها.
32. مقابلة بالهاتف مع سعد البزاز 29/10/2004.
33. د. خليل احمد خليل - مصدر سابق ذكره - ص299 ومابعدها.
34. بشير مصطفى - الفساد الاقتصادي واثاره المدمرة - مجلة العربي - الكويت - العدد 56 ديسمبر 2005- ص26.

مصادرالفصل الثاني

اولا - الكتب

1. السيد جاسم- عزيز: مبادىء الصحافة في اعلام المتغيرات- دار افاق عربية- بغداد- 1985.
2. احمد - عبد السلام واخرون: تاريخ الصحافة في العراق- كلية الاعلام- بغداد- 2002.
3. محمد جابر- سامية: الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث- دار المعرفة الجماهيرية- الاسكندرية- 1984.
4. فهمي- محمد سيد: الاعلام من المنظور الاجتماعي- دار المعارف- الاسكندورية- 1984.
5. الممارسة الديمقراطية العراقية - ندوة مركز البزاز للثقافة والرأي- بغداد- 2004.
6. حسيب - خير الدين: مستقبل العراق، الاحتلال المقاومة التحرير والديمقراطية- مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت- 2004.
7. بيري - توماس- الصحافة اليوم - ترجمة مروان الجابري- مؤسسة بدران- بيروت- 1964.

8. ابو زيد – فاروق: مدخل الى علم الصحافة– عالم الكتب – القاهرة– 1998.
9. ابو زيد– فاروق: فن الخبر الصحفي– عالم الكتب– القاهرة– 1997.
10. لامبوس– ميشيل هار: اتجاهات جديدة في علم الاجتماع– ترجمة احسان محمد الحسن واخرون– بيت الحكمة– بغداد 2001.
11. حمزة– عبد اللطيف: ازمة الضمير الصحفي – دار الفكر العربي– القاهرة – 1960.
12. البكري– وائل عزت: تطور النظام الصحفي في العراق –1958 –1980 دار الشؤون الثقافية – بغداد– 1994.
13. ابو اصبع– صالح خليل: الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة– دار ارام للدراسات والتوزيع والنشر– عمان – 1995.
14. هونبرغ– جون: الصحفي المحترف– المؤسسة الاهلية– بيروت– بلا تاريخ.
15. ابو السعد – عدنان عبد المنعم: تطور الخبر واساليب تحريره في الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام –1917 وزارة الثقافة والاعلام – بغداد – 1983.
16. خليل– احمدخليل: هموم العرب حكاما ومحكومين –1963 2003 – ج–1 المؤسسة العربية للدراسات والنشر– بيروت – 2004.
17. علي– آزاد احمد واخرون: الفكر الاجتماعي الخلدوني المنهج والمفاهيم والازمة المعرفية– مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2004.
18. الحديثي– مؤيد عبد الجبار: العولمة الاعلامية– الاهلية– عمان– 2002.
19. رشتي– جيهان احمد: الاسس العلمية لنظريات الاعلام– دار الفكر العربي – القاهرة – 1978.
20. اتحاد الصحفيين العرب: ميثاق العمل الصحفي 25 نيسان 1972 – الحريات الشخصية– بغداد– 1981.
21. مكاوي– حسن عماد: اخلاقيات العمل الاعلامي– الدار المصرية اللبنانية – القاهرة– 1994.
22. روبرت– شمول: مسؤوليات الصحافة– ترجمة الفرد عصفور– مركز الكتاب الاردني– عمان – 1999.

ثانيا: المجلات

1. البادي- محمد محمد: الاطار التربوي لقضية الاخلاقيات المهنية في وسائل الاتصال الجماهيرية- المجلة المصرية لبحوث الاعلام- العدد الاول -1997 جامعة القاهرة.
2. مصطفى- بشير- الفساد الاقتصادي وآثاره المدمرة - مجلة العربي - العدد -565 كانون الاول - ديسمبر - الكويت - 2995.

ثالثا: الصحف

(الزمان) 13/1/2004

رابعاً: الوثائق

قانون نقابة الصحفيين في القطر العراقي 187 لسنة 1969.

الفصل الثالث

أزمة المسؤولية المهنية
في صحافة عراق مابعد الحرب

(مشروع ميثاق لتجنيب الصحفيين أخطار الانخراط في التحريض على العنف والنزاع المسلح)

ترتبت على الزلزال السياسي الذي ضرب العراق في 9 نيسان 2003 تطورات دراماتيكية شملت جميع المستويات. وألقت تداعيات غزو العراق بظلالها على المشهد الصحفي والاعلامي مثلما ألقت بآثارها المباشرة وغير المباشرة على مختلف فئات الشعب وبينهم المشتغلون في حقل الصحافة والإعلام الذين كانوا احد الحطامات مجهولة المصير نتيجة حل مؤسساتهم وترك جمهرة كبيرة من عوائلهم عرضة للتشرد، لشهور عدة في الاقل.

وبينما كانت عمليات السلب والنهب وحرق المباني الحكومية وغير الحكومية تجري على قدم وساق كان الصحفيون يتفرجون على ارثهم الثقافي وتراث بلدهم الحضاري وقد تعرض الى عملية سطو مقصودة تهدف، فيما كانت تهدف اليه، الى محو الهوية الاجتماعية العراقية واستبدالها بأقنعة طائفية وانتقامية تمخض عنها عنف غير مسبوق وانتقام وصف بانه مستورد(1).

وفي خضم فوضى سياسية وتخبط اداري ولدت توجهات وانتشرت رؤى تحت غطاء كتل واحزاب وهيئات سرعان ما تسللت الى المشهد العراقي متخذة من وسائل الصحافة جسرا لتمرير افكارها وبرامجها وتوسيع نطاق تحركها في البيئة الجديدة. (وبينما يكافح العراقيون في حياة الفوضى التي عمت عاصمتهم بعد الغزو، فان الامريكيين الذين ارسلوا بهدف معلن هو بناء هذه الدولة تقوقعوا داخل شرنقة وسط بغداد اطلق عليها الصحفي الامريكي راجيف تشاندراسكاران مدينة الزمرد.. شرنقة المنطقة الخضراء – مقر قوات الاحتلال – والمتعاونين معها من القادة السياسيين العراقيين.. مكاتب وقصور تعج بالمسكرات والملذات والفيلات

الفارهــة.. حياة مخملـيـة وناعمة لاعلاقة لها بالحياة خارجها حيث الدمـاء التي تنزف كل لحظة علـى الاسفلت وجثث القتلى التي يتم جمعهــا كل يـوم علـى سبيل الروتيـن العـادي)[2]. واحصت بعض الجهـات عدد الاحزاب التي اختلفـت في ايديولوجياتها وفلسفاتها ونشطت بعد سقوط النظام بنحو 70 حزباً[3] قيل ان معظمها قام على أسـس طائفية وعرقية وسرعان ما امتلكت ميليشيات مسلحة خاصة بهـا. ونجم عن بسـط مبدأ القوة بدلاً من القانـون وسط الفوضى، سقـوط مئات الصحفيين ضحايا مرحلة مـن العمليات العدائية التي اعطـت صورة حية للشبـكات الدولية التي تتكون عند توحيد قوى الناشطيـن المحليين ومجموعات اخـرى على الرغم من الاختلاف الكلـي لمصالحهـا[4]. فقد آلـت على نفسها ان تتفـق على مبدأ لا انسانـي واحد هو الانتقام من اصحـاب الكلمة الحرة والاقتصاص غيـر العادل ضدهـم، ليس لجريمـة ارتكبوها سـوى كونهم رسلا يحملون على مناكبهم صلبان الحقيقة.. تلك الحقيقة التي قال تعالى فـي محكم كتابه الكريم عنها (واكثرهم للحق كارهون)[5]. ونتيجة تزايـد التورط الاقليمي في اوضاع العـراق حصد العنف المتصاعد والمعقد،طبقاً لاحصائيات رسمية، أرواح نحو 650 ألف عراقي[6]، فيمـا بدا تنافس التيـارات والقوى السياسية علـى حصص (الكعكة العراقيـة) انـه لـم يكتمل وقد يستمـر سنوات اخـرى. وهنا تكمن الكارثة.

وتمثل أزمة المسؤولية المهنية للصحفيين وجهاً من وجوه هذا الصـراع بل وخندق من خنادقه المتقدمـة يتعين ان تتضافر الجهود لايجـاد حلول لها والاخذ بأيـدي الصحفيين لتجنب أي مظهر من

مظاهر تورطهم في تصعيد وتاثره او استخدامهم في تصفية حساباته على أرض العراق. الى ذلك حرصتُ عبر ثلاثة مباحث تعتمد منهج دراسة الواقع على اقتراح نظرية او مشروع لميثاق يتيح لجميع المشتغلين بمهنة التعاطي مع مهنة المتاعب تجنب الوقوع في مخاطر او مهاوي النزاع المسلح الدائر حاليا في العراق. وقد تناول المبحث الاول رؤية استعادية للمرحلة الاولى من صراع التيارات الصحفية على الحقيقة بعد نيسان 2003 وتمثلت بالانطلاق من اسار التقييد الى فضاء النشر غير المنضبط، فيما تصدى المبحث الثاني لازمة المسؤولية المهنية ومانجم عنها من انتهاك للحريات العامة والشخصية مقدماً نماذج لضرب بعض الصحفيين تقاليد ومواثيق الشرف المهني عرض الحائط[7].

أما المبحث الثالث فيقدم خلاصة مشروع يمكن وصفه، موضوعياً، بالأولي لميثاق يشيع المسؤولية المهنية انطلاقاً من تحديات الصحافة المستقلة في العراق ويجنب المشتغلين في وسائلها كافة مهاوي الانخراط في التحريض على العنف والنزاع المسلح.

المبحث الأول

الصحافة العراقية من الانغلاق الى الفوضى.. توصيف الحالة

طبعت الاوضاع السياسية التي اعقبت الاطاحة بنظام الحكم في 9 نيسان 2003 الصحافة العراقية بمقومات خاصة. حيث شهد الواقع الصحفي حالة من الفوضى غير المسبوقة، فبعد عقود من اعلام الدولة الذي اقصى اي مظهر من مظاهر المنافسة من القطاع الخاص والاحزاب، وبعد رقابة كاملة وملكية تامة من جانب الحكومة لمؤسسات الصحافة المرئية والمسموعة والمقروءة، انطلقت الصحافة من عقالها او حصارها على شكل فورة تمثلت بـ:

1-اتساع المطبوعات بكل انواعها أفقياً وعمودياً وقيام الافراد والجماعات بتولي اصدارها مستثمرة غياب القواعد والقوانين التي تنظم هذه العملية، او يفترض انها يجب ان تساعدها على تنظيم آليات هذه الصناعة التي تهدف الى كسب الرأي العام. وطبقاً لاحصائيات متضاربة فان عدد المطبوعات التي صدرت في اعقاب اجتياح العراق بلغ نحو 200 صحيفة ومجلة[1] توزعت على العاصمة بغداد ومعظم محافظات العراق ولاسيما تلك التي تتوفر على مطابع كالبصرة والموصل والنجف وسواها.

2-تعدد الجهات التي تشرف على الصحافة في العراق من حيث شرعيتها الدستورية وتقاليدها المتعارف عليها دولياً وذلك بعد ان تم تفكيك وزارة الاعلام ومؤسساتها. فقد أصدر الحاكم المدني للعراق بول بريمر في 23 نيسان 2003 قراراً يقضي بحل هذه الوزارة وتسريح منتسبيها وايقاف جميع الصحف التي كانت

تصــدر ابان عهد النظــام السابق،كما أصدر تعليمــات جديدة لكل المؤسسات الاعلامية في العراق منع بموجبها التحريض على العنف او تعزيز الكراهية الاثنية والدينية او نشر معلومات كاذبة تهدف الى تعزيز مقاومة سلطة قوات التحالف[2].

وتعمقــت الفوضى فــي الشهور الاولى لهــذه المرحلة بغياب قانون ينظم عمل الصحف وتلاشي دور التنظيمات النقابية والمهنية الفاعلــة، القادرة على اداء مهمتها في تنظيم العمل الصحفي وضبط قواعــد المهنة والدفاع عن حقوق العاملين فيها. وبهذا الشأن وجد الاف الصحفيين العراقيين، بعد حل مؤسساتهم أنفسهم، في الشارع بلا عمل يتقاذف مصيرهم القلق والمجهول على الرغم من مبادرات قامت بها صحف مستقلة كجريدة (الزمان) الدولية[3] التي كانت أول صحيفة تصدر طبعة في البصرة ثم في بغداد بعد ايام من التغيير الذي ضــرب العــراق. فقد فتحت ابوابها لاستقبال اعــداد من الصحفيين السابقيــن دون النظر الى انتماءاتهم او ارتباطاتهم واشترطت المعيار المهني فقط في قبول تعيينهم في مكاتبها في العراق.

وبعد تشكيل ما سمي بمجلس الحكم الانتقالي تولى الاشراف الشكلــي على الصحافــة بجميع وسائلها فيما كان الاشراف المباشر يتــم عــن طريق سلطة التحالف التي اظهــرت قسطاً من التشدد على بعض الصحف توجتها باغلاق صحيفة (الحوزة) الناطقة باسم التيار الصــدري والتسبــب بأزمة نجمت عن تداعياتهــا احداث دموية في النجــف علــى عهد حكومة الدكتــور اياد علاوي التــي استخدمت القوة العسكرية لبسط سيطرتها على المدينة. وقبل ذلك كانت سلطة التحالــف قد اسهمت في غلــق صحيفة (الساعة) التي كان يصدرها

الداعية الاسلامي الدكتور احمد الكبيسي[4].

وخلال الستة أشهر الاولى بعد سقوط النظام السابق تضاعفت اعـداد وسائل الاعـلام قاطبـة. وادى تنوعها وتعددهـا الافقي الى تسلل مئات من ادعياء المهنة الصحفية والباحثين عن فرص عمل[5]. وساعد على ذلـك تشجيع مكاتب الدعاية الاعلامية التابعة للقوات الامريكيـة وسلطـة بريمر أنصاف الموهوبين علـى الانخراط في ما عـرف بمكتب (سيبك) الـذي اتخذ من قصر المؤتمـرات مقراً له وتولـى تنظيم المؤتمـرات الصحفية للقادة الميدانييـن والمسؤولين والدبلوماسيين الامريكيين لعرض ارائهم على وفق آلية تستعير الكثير مـن الصنعة المسرحية. كما اضطر صحفيون اخرون الى الانخراط في هذا المشهد إما كسباً للعيش او قبولا باغراءات مادية او اعتبارية كانـوا بأمس الحاجة اليها. وقد كشفت الصحافة الامريكية أساليب تمرير تقارير وقصص اخبارية يقوم الجيش الامريكي باعدادها تمهيداً لنشرها في بعض الصحف العراقية المحلية مقابل مبالغ نقدية وعلى شكل اعلانات مدفوعة[6].

وكان مـن الطبيعـي ان تتمخض حالة كهـذه عن تعدد مزودي الخدمات الاعلامية، أفراداً كانوا أم شركات أم مؤسسات. وفي غياب أنمـاط ملكية مستقرة على وفق نظـم ولوائح معتمدة من مؤسسات دستوريـة، كان من الطبيعـي ان تظهر اجهزة اعلام ترتبط بدرجة او اخـرى بالجهات التي تستطيع توفيـر الدعم المالي لاستمرارية هذه الاجهزة التي زاد عددها، كما كان متوقعا، على عدد أجهزة الاعلام المستقلة لسبب بسيط وهو ان اجهزة الاعلام المستقلة التي سنعرض تحدياتهـا في المبحث الثالـث تعتمد في تدبير مواردها المالية على

مقابل خدماتها او على الاعلانات او على مزيج من الموردين، وهو ما لم يكن وضعا متاحاً جراء الاضطراب الامنـي[7].

على ان البيئة الراهنة للصحافة العراقية التي غيب بعض عناوينها المعروفـة اليـوم مسؤولياتهـا المهنيـة وتحولت الى منابـر تعوزها مدركات المعرفة المهنية اللازمة والاطلاع الواجب على احتياجات المشروع العراقي الديمقراطي واجهت اشكاليات عدة:

ظهور نظم وافكار ورؤى سياسية جديدة تمتلك وظائف اتصالية مبتكـرة وغير مطروقة بالنسبة لمجتمـع حديث عهد بالانفتاح على الفضـاء الاتصالـي وحرية التعبير، بعـد ان (كان العراق قرية معزولة عـن العالم تمامـاً.. لا فضائيات ولا انترنيـت ولا خدمات هواتف نقالة)[8].

ظهور قوة اعلامية أجنبية ذات طابع محلي تسللت هيمنتها الى المؤسسـات والمنظمات غيـر الحكومية وفعالياتها التي نشطت في بعض أوساط الرأي العام[9]. وربمـا انعكست في التغطية الاعلامية المرتبكة للشـأن العراقي التي يتولاها متعاونون مع وسائل الصحافة الدولية[10].

دخول الصحافة بكل وسائلها في لب الصراعات الايديولوجية للحركات السياسية بما يمثل شكل حرب[11] اعلامية واضحة تشنها وسيلـة ضد وسيلة دون الالتفات الى قواعد مهنية او سياقات مرعية في كسب الرأي العام. فالحياة السياسية لايمكن ان تقوم على اساس صحيـح – كما يقول ستيوارت ميـل – الا اذا اجتمع فيها عنصران متعارضـان: عنصر المحافظة على النظام وعنصر التقدم والاصلاح. والمنافسـة بين هذين العنصريـن اكبر ضامن للاحتفاظ بما هو مفيد

فـي النظام القائم وادخال مايتطلبه الاصلاح المحتوم في الحياة من وسائـل التقـدم المضطرد[12]. وقد تورطت معظـم وسائل الصحافة العراقيـة فـي اعادة انتـاج وظيفة شموليـة هي (التلاعـب او التأثير المدروس في العملية السياسية)[13] على حسـاب وظائفها التقليدية (كمراقبـة البيئة الخارجية وتفسير الاحـداث والقيام بمهمة التنشئة السياسية)[14].

تجاهل المسؤولية المهنية في الصحافة العراقية مصدر لانتهاك الحريات

يهـدف هـذا المبحـث الـى معالجة مشكلـة جهـل الصحفيين بالمسؤولية المهنية لما يكتبونه وتخلي مايسمى بـ (حراس البوابة) عن مهماتهـم فـي حجب المواد الصحفية التي تمثـل علامة صارخة على المرحلـة التي بلغتهـا الصحافة العراقية في ما يتعلـق بانتهاك الحريات الشخصيـة للمواطنين أو ممارسة القـذف والتشهير بحق الشخصيات العامة مع الافتقار الى الأدلة الثبوتية والقرائن المادية.

وعلـى الرغم من ان قوانين النشـر الصحفي ومبادىء المسؤولية المهنية عالجت هذه المشكلة إلا ان التداعيات السياسية ومارافقها من فوضى النشـر[15] وتسلل الطارئين الى الصحف وافتقار هذه الصحف الى أبســط المقومات اسهمت في اتساعها ودفعت بعضهم الى توزيع الاتهامـات يمينـاً وشمالاً دون حساب والى انتقـال التشهير الى حالة تتســم بالتحريض على القتل اقترنت بموجـة الانهيار الأمني في البلاد وتصاعد ارقام ضحايا العنف الاعمى.

صحافة تواجه الازمات

في خريف العام 2003 عمدت قوة أمريكية الى دهم مكاتب صحيفة (الحوزة الناطقة) لسان حال التيار الصدري واغلاق ابوابها بالشمع الأحمر لمدة 60 يوماً بذريعة نشر وقائع غير مؤكدة، كما واجهت صحيفتان أو أكثر المصير ذاته[16]، واذا كانت هذه الحادثة تثبت حقيقة ما، فهي ان الكلمة أقوى مفعولاً وأبعد أثراً من الرصاصة. واذا كانت القنبلة تقتل حفنة قليلة أو كبيرة من الابرياء فان الكلمة في ظروف وعوامل معينة يمكنها ان تطيح بأمن بلد بكامله وتهدد استقرار مواطنيه وتهدر دماءهم، وهو ما حصل بالفعل في المواجهات المسلحة في النجف ومدينة الصدر ونجمت عن اغلاق الصحيفة وراح ضحيتها المئات من الابرياء[17].

لقد عبر نابليون بونابرت عن معنى قوة الكلمة بقوله: (انني أرهب صرير القلم أكثر من دوي المدافع). وكان ايمانه القوي بما للكلمة من مفعول ان كتب الى باريس في آب 1796 يوم كان قائداً عاماً لجيش ايطاليا: (من المستحسن ان لايتعرض الصحفيون لملك سردينيا، وان لاينشروا عنه سخافات بعيدة عن الواقع. هناك شطحات قلم ترتكز على شائعات خاطئة تسيء الينا وتخلق لنا الاعداء من حيث لانريد)[18].

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: من الذي يتحكم بقدرة القوة الضاربة التي هي الصحافة؟

ان الصحافة في الدول الديمقراطية هي، مبدئياً، حرة يحفظ الدستور لها مناخ التعبير والنشر في حدود القوانين المرعية التي تحافظ على حرية بقية المواطنين. وبدون قطاع صحافة حرة تقع مسؤولية

تحقيـق اعلام الشعب وسلامته بالكامل على عاتق الحكومة بمفردها. ويمكـن لانعـدام المشاركـة العامة هذا ان يقوض أمـن البلاد ونموها الاقتصـادي[19]. والمؤكـد ان بعض الصحفيين في غياب هذه القوانين تجاهلـوا الرسالة التوجيهيـة للصحافة وتحولوا الى حاملي اخبار تنبثق مـن شائعات خاطئـة تسيء اليهم. يضيف هوراسـس غريلي الصحفي بالقـول: (على الصحفي ان يكون المبشر القديس والمخبر الصادق). ومـع ايماننا بـان تحولات كثيرة قد طرأت علـى وظيفة الصحافة بعد تحولها الى مؤسسات جماعية ذات منحى صناعي- تجاري فان معظم دساتير المنظمات الصحفية مازالت تتمسك بتلك المثل والاخلاقيات التي ذكرها نابليون وغريلي.

وبالنسبـة للصحافـة العراقيـة فإن واحـدة من أهـم المؤاخذات علـى ادائهـا اليوم هي افتقـار العاملين فيها الى الإعـداد المهني الذي تستدعيه المسؤولية الصحفية مما فاقم الاوضاع وعمق الجرح الوطني النـازف[20]. وكان التخصص الصحفـي حتى مطلع القـرن العشرين مفهومـاً غامضـاً غير محدد المعالم. ومـازال شائعاً مفهوم غريـب عن الصحافـة مـؤداه (انها مهنة من لا مهنة لـه)[21] وانه يجوز ان يمتهنها أيضـاً المعلم والطبيب ورجل الاعمال وبائع الحلويات وهو ما يتنافى مـع كون الصحافة سلطة في كل الاحوال سواء كانت مسموحاً بها أم مراقبة أم مقموعة مادامت حقيقية جريئة مقاتلة.

وقـد ساعد علـى توسيع هـذه السلطة قيـام الجامعات بفتح الكليات والمعاهد التي تعنى بتخريج مشتغلين بتخصصات عالية[22].

فأين الصحافة العراقية من ذلك؟

ان ضعـف الإعداد أو إفتقاره تمامـاً لدى بعض المشتغلين محنة

قديمة واجهتها الصحافة العراقية[23]. وإذا كانت ثمة محاولات مخلصة قد قامت بها نقابة الصحفيين العراقيين بالتعاون مع اتحاد الصحفيين العرب او منظمات دولية فانها لاتعدو ان تكون محاولات يتيمة أو خجلة عنت بالشكليات دون الجوهر والمضمون. وفي أيام كانت مشاركة اصحاب الحظوة من الصحفيين في دورات تأهيلية في الخارج مكسباً يُمنح الى المقربين والى أقل الصحفيين استحقاقاً.

المسؤولية الصحفية والمعلومات

في ظل اتساع المعلومات وتنوعها وتعدد مصادرها تبرز أهمية المسؤولية الصحفية واخلاقيات المهنة. وبالنسبة الى المجتمع البشري فان مراجعة مبادىء الاخلاقيات مراراً وتكراراً بات أمراً مهماً تترتب عليه حقوق ومسؤوليات كثيرة وقضايا اجتماعية واقتصادية تتمثل في جزء منها بحرية تدفق المعلومات وحق المعرفة وحرية الاعلام وحدود الرقابة والواجبات المنوطة بالصحفي ومسؤولياته الاجتماعية وحق المساواة والحق في احترام الخصوصية وحق الملكية وحقوق الطبع والتأليف[24]. ويصدق ذلك على المعلومات الحساسة والتعامل مع الآخرين كما جاء في الكتاب المقدس (أحب قريبك كنفسك)[25] تلخيصاً بليغاً للمبدأ الذي يمثل الأساس في طريقة تعاملنا ومخاطبتنا للآخرين. ولاشك في ان كلمة (قريبك) تنصرف الى جميع البشر. فما بالك بالمواطنين في البلد الواحد.

لقد استوقفني خبر اوردته وكالة انباء(رويترز) عن قيام المجلس الروماني لمكافحة التمييز بفرض غرامة مالية على رئيس بلدية كرايوفا بسبب تصريحات ادلى بها بشأن فريق المدينة الذي يلعب في دوري الدرجة الاولى لكرة القدم إتهم فيها اللاعبين السود بالتسبب في النتائج

السيئة للفريق. وقال المجلس في بيانه ان (حقوق اللاعبين الافارقة في الفريق انتهكت)[26].

وجاء قرار فرض الغرامة على خلفية حوادث الاهانات العنصرية في كرة القدم الرومانية. وإذا كان الحال لم يترك على علاته في بلد شهد قبل عقد ونصف من السنين تحولاً سياسياً مماثلاً لما حدث في العراق، فانه من الأجدر ألا تمر حوادث القذف والتشهير التي تشهدها الصحافة العراقية بحق الشخصيات الطبيعية والعامة من منطلق الاساءة لها أو التحريض على عزلها وظيفياً أو اسقاطها سياسياً واجتماعياً وقبول تصفيتها جسدياً[27].

تحديات النشر في الصحافة العراقية

يطرح الأنفلات غير المسبوق وغياب الجهات المنظمة للعملية الصحفية سؤالاً مؤداه:

من الذي يحمي الصحافة العراقية من بعض مما ينشر فيها؟

ان اكثر ما يهدد حرية الصحافة اليوم هو احتمال اتخاذ جرائم النشر مسوغاً للتضييق على الصحفيين أنفسهم أو إيقاف مدى الحرية التي يتمتعون بها والتأثير في اتساع الصحف الذي يمثل مظهراً مهماً من مظاهر الحياة الديمقراطية الناشئة. وإذا لم يمارس الصحفيون مسؤولياتهم المهنية والتزموا باخلاقيات الصحافة المدرجة في لوائح القوانين والمواثيق فان مزيداً من الاصوات ستعلو مطالبة بالتضييق على الصحافة[28]. وما تعمد بعض الصحف الى نشره دون تدقيق أو مراجعة أو تحكيم أو ضوابط أخلاقية سيكون الورقة التي تشهر بوجه كل دعوة لاطلاق الحريات ولاسيما ما يتعلق منها بالتعبير وإبداء الرأي والنشر[29]. وستكون الخسارة باهظة جداً[30].

ونستطيع ان نعزو ظاهرة كثرة خروقات الاخلاقيات المهنية في الصحافة هذه الأيام الى الآتي:

إختفاء الجهة المنظمة للعملية الإعلامية وعدم وضوح ملامحها وواجباتها لدى العاملين في الحقل الإعلامي والصحفي، واقترانها بمسميات غير مألوفة وانسحاب القائمين عليها عن المشهد الصحفي العراقي برغم اتساعه وفرار بعضهم الى خارج العراق تحت ضغط التهديد او الخوف.

ضياع المبادرة من يدي نقابة الصحفيين نتيجة الفوضى التي رافقت سقوط النظام السابق وبروز أفراد أو أكثر موازين للنقابة في منطلقاتها وهيكلها فعمدوا الى شق وحدتها[31].

إفتقار العاملين في الصحافة الى الثقافة القانونية في ما يتعلق بجرائم النشر ولاسيما تلك التي تستهدف الحريات الشخصية للمواطنين.

عدم وضوح الرؤية لدى المواطنين بشأن الاساليب الواجب إتباعها أو اعتمادها عند تعرضهم الى القذف والتشهير في الصحف. وقد أسهم أمر سلطة الائتلاف رقم 7 في 2003/6/10 الذي تضمّن اشتراط الإذن من مديرها بول بريمر في حالة اقامة شكوى جزائية عن جرائم النشر، في خلق وهم لدى بعض الصحفيين بوجود حصانة تمنع تعرضهم الى المساءلة أذا ما اقدموا على خرق قواعد النشر وتجاوزوا اخلاقيات المهنة ومارسوا القذف والتشهير ضد المواطنين دون أسانيد أو ادلة مادية[32].

إتساع التهديدات الامنية وتنوع مصادرها حال دون اقدام المستهدفين بجرائم النشر على تقديم شكاوى قضائية ضد الصحف

التي تنشر ما يهدد كراماتهم ومصالحهم وحرياتهم. ولكن صدور قرار قضائي من محكمة بداءة الكرخ أواخر آذار 2006 بفرض غرامة مقدارها 750 ألف دينار بحق صحيفة (الصباح) وكذلك صدور قرار قضائي من محكمة بداءة الاعظمية بحق جريدة (البينة الجديدة) مطالباً اياها بتعويض مادي مقداره 7 ملايين دينار لصالح رئيس كتلة التوافق السابق في مجلس النواب الدكتور عدنان الدليمي[33] قد ساعد على تحقيق غايتين:

مراجعة ماينشر بدقة بالنسبة للصحيفة.

تشجيع المستهدفين في حالات مماثلة ومن خلال صحف أخرى برفع دعاوى قضائية لانصافهم أو الاقرار بتعرضهم الى الاساءة.

جهل معظم الصحفيين ولاسيما العاملين في الصحف الناشئة معايير ومبادىء السلوك الاخلاقي للمهنة أو مايسمى بـ (اخلاقيات ممارسة المهنة الصحفية) التي نص عليها ميثاق الشرف الصحفي لاتحاد الصحفيين العرب وبعض بنود قانون نقابة الصحفيين.

تطور منافذ ومنابر النشر في مقابل افتقار بعضها الى لوائح الاخلاقيات المهنية ولاسيما بالنسبة للانترنت حيث يلجأ بعضهم الى استخدام هذه الوسيلة الاتصالية المفيدة في اشاعة روح الانتقام والتشهير بالآخرين أو المس بكراماتهم وتاريخهم العائلي والشخصي. وقد شجع على ذلك افتقار القانون العراقي الى العقوبات الخاصة بجرائم النشر الالكتروني بالنظر لحداثة هذا الميدان الذي بدأ عملياً مطلع العقد الماضي. وتتعرض وسائل الصحافة العراقية هذه الايام الى تدفق اخباري غير مسبوق يتضمن بيانات لجهات

مجهولـة وشخصيات وهمية واخباراً كاذبة في محاولة لتوريطها او اسقاط صدقيتها عند النشر.

إفتقـار معظم الصحف العراقية الى التمويـل واشتداد المنافسة فـي سـوق التوزيع مما يضطرها الى اعتمـاد عنصر الاثارة والتهويل دون الاكتراث للآثار السلبية وانعكاساتها على سمعة الصحافة وعلى نفوس المواطنين. وهو مايتنافى مع شعار (الحرية.. مسؤولية) ومع دساتيـر الـدول الديمقراطية التي نادت بالمسؤوليـة الاجتماعية في الصحافة.والحق فان نقاشات حادة جرت بين المفكرين والسياسيين ورجال الصحافة في مختلف انحاء العالم بشأن هذه الحرية وفي ما اذا كانت حرية شخصية كحرية الاعتقاد أم انها حرية تتعلق بحقوق الانســان السياسية. الا ان صــدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد حسم هذه النقاشات لصالح الحريات السياسية[34].

ولــم يكن مــن الصعب على الصحفييــن ان يدركوا منذ البداية ان الصحافة العراقية تعيش أزمة طاحنة.. أزمة معنوية ومادية.. أزمة يشتــرك فــي دفع ضريبتها الجمهور الواســع ومعهم المنخرطون في المهنة الذين فقدوا ارواحهم جراء ما تسببته فوضى النشر الصحفي فــي الحياة اليوميــة[35]. ويتطلب ذلـك من كل منهما جهــداً هائلاً للخــروج منها. جهد يجمع نتاج كل الافــكار والآراء والاتجاهات بغير تفرقة أو اقصاء لأن الازمة تفوق جهد فرد واحد أو تنظيم واحد. ولحسن الحظ فان وراء ظهور الصحافة العراقية تاريخاً طويلاً وتراثاً مجيــداً يسند الحق فــي الدفاع عن حرية الصحافة والحريات العامة بما فيها الحريات الشخصية التي لايجوز لكائن من كان ان يطمسها أو يلوثها بالتشهير والتجريح والاساءة المتعمدة.

وحتى يتحقق مانتمناه لهذه الصحافة والمواطنين فاننا نشارك ضحايا التشهير والتجريح والقذف والاساءة اوجاعهم ونتساءل:

من ينصف الضحايا؟ من؟

المبحث الثاني

الصحافة المستقلة.. تحديات الواقع في العراق

(مشروع ميثاق لاشاعة المسؤولية المهنية وتجنيب الصحفيين أخطار الانخراط في التحريض على العنف والنزاع المسلح)

يلزم الواقع في العراق المشتغلين في مؤسسات صناعة الرأي العام ولاسيما المستقلة منها استنباط مشروع ميثاق صحفي مستمد من رؤية وطنية تدرك ابعاد الازمة وتوقف زحف اثارها البعيدة. ويمثل هذا الميثاق، في واقع الأمر نظرية أو رؤية جديدة من نظريات او رؤى المسؤولية المهنية للصحافة تضاف الى ماعهدناه من مواثيق لم تفلح في بسط نفوذها بين الصحفيين العراقيين وتعقد مصالحة وطنية بين مؤسساتهم بحيث تعيد النظر بجميع مسلماتها وتقاليدها[1] المتشددة السابقة.

واننا اذ نقدم هذا المشروع نعتقد جازمين بانه قابل للاضافة والتعديل بحيث يستجيب، في ما بعد، الى اكبر عدد من المكونات الصحفية ويمثل قاسماً مشتركاً لها. ونحن ايضاً نذهب الى الاعتقاد بأن صياغة ميثاق ينطوي على هذه الاهمية لايمكن ان يقتصر بأي حال من الاحوال على الصحفيين حسب، ذلك ان ميدان الصحافة

بعد ان شهد فتوحات تكنولوجية جديدة بات يتسع اليوم ليشمل نواحي النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافة داخل البلاد وخارجها.

ويتكون مشروع الميثاق المقترح من اربعة اقسام هي:

اولا: قسم مهني يعنى بتطوير ادوات وعناوين الصحافة وملاكاتها البشرية من حيث الحقائق النفسية والمعيشية والوطنية ويفرض قواعد الممارسة المهنية المبنية على الانصاف والتوازن والدقة والموضوعية[2] ذلك ان اهم قواعد الاحتراف تتمثل بفصل المشاعر عند صياغة محتوى التقارير والاخبار. ولعل هذا الترابط مرده ماحصل للعراق من اغراق منظم وقسري ومسنود بقوة الجماعات المسلحة لتسييد صحافة الطائفة بدلاً من صحافة الوطن الذي ينزف يومياً ويعاني هول الكارثة الانسانية التي يتعرض اليها. حيث تذكر الاحصائيات انه تم اغتيال 220 عالماً ومفكراً واكاديمياً عراقياً،كما قتل فيه من الصحفيين ثلاثة أضعاف من قتلوا خلال حرب فيتنام التي استمرت نحو 10 سنوات. ونشرت صحيفة (لانسيت) البريطانية تقرير جامعة جونز هويكنز الامريكية الذي يفيد بان عدد القتلى من العراقيين يبلغ 650 ألف شخص بين نيسان 2003 وتشرين الاول 2006، واعلنت منظمة (حرية المرأة) العراقية ان عدد النساء المخطوفات منذ 9 نيسان 2003 بلغ ألفي امرأة. كما اكد تقرير للامم المتحدة ان اكثر من 90 امرأة عراقية تترمل يومياً ويوجد في بغداد وحدها نحو 300 ألف أرملة فيما يعيش اكثر من نصف مليون طفل تحت وطأة الامراض النفسية بسبب الرعب المتواصل داخل العراق[3].

فضلاً على ذلك فان حجم هذه الكارثة يتسع اذا نظرنا الى خارج الحدود لمأساة يتعرض اليها اكثر من 3 ملايين مهاجر تركوا العراق بحثاً عن ملاذ آمن هرباً من العنف الدموي الاعمى. وبهذا الخصوص تتحمل الصحافة العراقية مسؤولية اهمال هذا القطاع العريض سواء من حيث تجاهل معاناته أم عدم ايصال صوت الوطن اليه. ان مشروعنا مبني على الاعتقاد والايمان بقدسية رسالة الصحافة في عقد المصالحة بين الداخل والخارج والتزام روح الوسطية[4] والتسامح بديلاً عن ثقافة العنف والاقصاء التي يتفق معظم العراقيين على عدها ثقافة مستوردة كرسها الاحتلال والاعلام الوافد والتدفق الصحفي الدولي الذي اطاح بآمال الصحفيين العراقيين في نشر التفاؤل والأمل والسلم الأهلي في ربوع العراق. فاذا كان اليأس والدعاية المضللة المتواصلة قد انحرفت ببعض الشعوب تحت ضغط ظروف معيشية قاسية، فانه يتعين على الصحافة العراقية ان تعمل بسرعة واخلاص حتى لاتتكرر مأساة الحروب الاهلية في بقاع اخرى من عالمنا. نحن نطالب الصحافة اذن بان تخلع رداء السلبية عنها وان تدخل ميدان المعركة الكبرى مع نفسها لكي تؤدي دورها الايجابي الذي يحتمه عليها الارتباط الوثيق بين تاريخ الصحافة وبين كفاح الشعوب وتقدمها[5].

ومن هنا، نقترح الآتي في الصعيد المهني لمواجهة المخاطر التي تهدد الصحافة المستقلة، والاستجابة لاستحقاقات المرحلة المقبلة:

ضرورة اعتماد المهنية الرصينة واستحضار مواثيق الشرف الصحفية في معالجة كل شأن عراقي.

التعاون في التعاطي مع الخيارات المستقبلية المفتوحة، ولاسيما مايتعلق منها بتغليب المصلحة الوطنية والمسؤولية الاجتماعية، من دون ان يعني ذلك المساس بسقف الحريات العامة والخاصة.

الالتزام بقواعد النشر المكفولة بالمواثيق الصحفية الدولية، والنأي عن التشهير والتجريح واثارة الأحقاد والنعرات أياً كان شكلها او مصدرها بخاصة الطائفية منها. فضلاً على اختيار ادارات صحفية كفوءة. فالخلل الاداري مهما كان بسيطاً ينعكس مباشرة على الصفحات المطبوعة[6].

أما القسم الثاني فهو سياسي يستعيد الثوابت والمبادىء الوطنية ويسعى لتكريسها لمواجهة محاولات تغييب الهوية لحساب أهداف اخرى. وهنا نقترح الآتي:

وضع مصلحة العراق في مقدمة الأهداف والأولويات، وتغليب الهوية الوطنية على ما عداها، من دون أي انتقاص من الهويات الاخرى، أو أي استعلاء على الخصوصيات الثقافية لفرد أو جماعة أو مذهب أو قومية.

رفض أي شكل من أشكال الوصاية على الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى، من أي طرف، حزبياً كان أم حكومياً.

التمتع بأقصى درجات الوعي وكشف محاولات الدس أو التدليس الخبري والتسريبات التي من شأنها الاساءة الى بعض الأطراف السياسية والاجتماعية أو الايقاع برموزها لاعتبارات أنانية وغير موضوعية.

ضمان حرية عمل المشتغلين في الصحافة ووصولهم الى المعلومات لاغراض العمل الصحفي البحت ورفض استخدام

الصحافة والصحفيين لخدمة مرامي بعض الاجهزة الاستخبارية التي تعمل ضد مصلحة العراق والتفريق بين النزاهة الصحفية والانحياز المبيت لصالح تبني طروحات او مواقف جهات سياسية أو استخبارية عابثة بهذه المهنة.

كشف مصادر التمويل والعمل على الارتقاء بالصحافة من خلال رفض مساومتها مالياً[7].

وعلى الصعيد الأمني وهو القسم الثالث من المشروع فاننا نقترح الاتي انطلاقاً من ايماننا بان الصحافة تمتلك الضمير والدور اللذين يؤهلانها لتأمين استقرار العراق وتحقيق أمن مواطنيه.

التزام رفض استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية وتجنب الوقوع في شراك المتورطين باستخدام العنف بكل انواعه ومصادره من اغتيال وتفجير وتخريب، بذريعة الحصول على معلومات.

العمل على تحصين المواطنين من محاولات الايقاع بهم واحباط العمليات الضارة بالمجتمع وكشف السياسيين المتورطين في الاغتيال السياسي وتدبير التفجيرات.

التدقيق في نشر الأخبار والتقارير وتحاشي التعامل مع الاخبار والتقارير والبيانات الملفقة والمفتعلة والمفبركة وغير الدقيقة[8].

كما نقترح في القسم الرابع من المشروع على الصعيد الحكومي:

اعلان التزام الحكومة بعدم استخدام وسائل الصحافة الحكومية ضد الصحافة الوطنية المستقلة والصحفيين المستقلين[9] وعد ذلك نوعاً من أنواع أرهاب الدولة. ولتنفيذ هذه الغاية يتعين:

أ: تشكيل تكتل اعلامي- صحفي للحصول على الاعلانات

مــن الــوزارات والادارات العامة بأساليــب مشروعة ووقف زحف المافيات التي تتخذ من معاقل الفساد الاداري وسائل في الاستحواذ على مصادر التمويل ومنها الاعلانات.

ب: مكافحــة الفساد في الوزارات والادارات العامة بما يتعلق بالاعــلان، واستخدامه وسيلة للكســب غير المشروع أو الابتزاز أو تصفية الحسابات، وحث مفوضية النزاهة ودوائر المفتشيات العامة في الوزارات والادارات بشكل عام على مراقبة التزام هذه الوزارات والادارات بالضوابط القانونية في نشر الاعلان.

ج: ان الاعــلان هو المصدر الرئيــس لتمويل وسائل الصحافة المستقلة، وحجبه عنها، يؤثر في تطورها ونموها ويحرم العاملين فيها من مرتبات وأجــور تليق بمكانتهم الاجتماعية وتتناسب والمخاطر التي يواجهونها في اداء رسالتهم الاعلامية بأمانة وشرف ومسؤولية. لذلك يتعين العمل على رفض ماتقوم به بعض اطراف الحكومة من استخــدام غير مشروع للاعلانــات وتوزيعها لخدمة احزاب ووزراء ومقربين وهيئات سمسرة تعمل لصالح مسؤولين يتخفون وراءها.

حــث الحكومة على تعزيــز سلطة الصحافــة بمحاسبة الافراد والجهــات التــي تحاول النيــل من وسائل الصحافــة ومنعها من اداء دورها الرقابي النقدي[10].

حث الحكومة على مساعدة المؤسسات الاعلامية في الحصول علــى مستلزماتها التكنولوجيــة والمادية من خلال اعفاءات كمركية وضريبية أسوة بما هو جار في بعض الدول الاوربية.

مطالبــة الحكومة بالحصول علــى مزيد من فرص التدريب في

العراق وخارجه للعاملين في المؤسسات الصحفية. ولاسيما في مجال (التليماتيك)[11].

وضع ضوابط للمنافسة بين شبكة الاعلام العراقي الممولة من المال العام والمؤسسات الاعلامية المملوكة للقطاع الخاص ومنابر النفع العام.

الالتزام بمنح وسائل الاعلام فرص ايفاد منتسبيها مع الوفود الحكومية والافادة من مجالات الدعم الحكومي في هذا المجال.

تمكين المؤسسات الصحفية التي لاتملك مطابع خاصة بها، من استثمار مجال الدعم لمطابع شبكة الاعلام العراقي وخلق فرصة المنافسة مع المطابع الأهلية[12].

دراسة إمكانية منح المؤسسات الصحفية الواعدة فرص استثمار منشآت وزارة الاعلام المنحلة بشروط ميسرة وعقود مساطحة، والافادة من الملاكات الهندسية الفنية التي ألحقت بوزارة الثقافة وصارت عبئاً عليها، لعدم توفر درجات وظيفية تلائم اختصاصاتها.

سن قانون يحرم المس بحرية الصحفي أو مضايقته أو تهديده بأي شكل من الأشكال المادية والأمنية.

وفي هذا الاطار يتداول الصحفيون القول (ان الاعتداءات والتصفيات والتهديدات والمضايقات التي يتعرض اليها الصحفيون في العراق، ليس مصدرها الجماعات الارهابية والعصابات المسلحة حسب، بل عناصر بعض الأحزاب ومسؤولون في أجهزة مدنية وعسكرية، وجماعات طائفية).

إطلاق سراح الصحفيين المحتجزين حاليا لأي سبب من

أسباب النشر، سواء المحتجزين منهم لدى القوات الامريكية أم القوات العراقية وعدهم مشمولين بالقانون الدولي الانساني بغية حمايتهم من الضرر[13].

تقديم المساعدة اللازمة لمراسلي الصحف في المحافظات وتوفير عناصر الحماية اللازمة لهم لتمكينهم من اداء رسالتهم وإيصال أصوات المواطنين بأمانة ودقة[14].

الزام وزارة الثقافة وشبكة الاعلام العراقي بوضع المؤسسات الاعلامية التابعة للقطاع الخاص في أولوية اهتماماتها عند توفر الفرص التدريبية والتمويلية والمشاركة في المهرجانات والملتقيات الخارجية.

إنشاء جمعية تعنى بمؤسسات النشر الصحفي المستقلة في العراق وتتولى الاطلاع على آخر التقنيات في مجالات النشر الاعلامي ورعاية مجموعات العمل المنبثقة عنها وتدريب المختصين في مجال الصحافة وتطوير العلاقات مع المنظمات النظيرة في الشرق الأوسط والعالم[15].

الاستفادة من خبرات وتجارب منظمة الصليب الأحمر الدولية في مجال حماية المدنيين ولاسيما الصحفيين ذلك انه (في حال وجود ارادة سياسية مقترنة بغياب الامكانيات او الخبرة اللازمة يمكن للجنة الدولية تقديم انشطة دعم من بينها تعزيز الطاقات المحلية)[16].

الخلاصة

يخلص الباحث الى ان تحديات الواقع الصحفي تتطلب من بين امور عديدة تمسكاً من الصحفيين بمسؤوليتهم المهنية، لما في ذلك من ضمانات تجنبهم مخاطر الانزلاق الى التداعيات التي تنجم عادة عن النزاعات الطائفية المسلحة، وتوظيف هذه المسؤولية لمساعدة الضحايا واشاعة اجواء التسامح والمصالحة من خلال مبادىء الاخلاقيات المهنية التي تقوم على أساس التوازن والانصاف والدقة والموضوعية.

وربما لن يتحقق ذلك الا بميثاق يتفق الجميع عليه ويترجمه المشتغلون في المهنة الصحفية باعتماد مقومات الاحتراف الصحفي الذي يفصل المشاعر عند صياغة محتوى التقارير والاخبار. وقد اقترح الباحث نظرية او رؤية اولية قابلة للتعديل أو المناقشة لبلوغ هذه الغاية في بلد ينزف وسيستنزف دون رحمة.

هوامش الفصل الثالث

المقدمة

1. كثير ما يصرح السياسيون العراقيون بذلك لتأكيد تورط استخبارات دول الجوار بالاوضاع العامة في البلاد.
2. الحياة الامبريالية في مدينة الزمرد: من داخل المنطقة الخضراء ببغداد، انظر عرضاً للكتاب في صحيفة (الوطن) السعودية 2473 عدد 8/7/2007. وكذلك في الملخص التنفيذي والاستنتاجات والتوصيات لتقرير منتدى السياسة العالمي – المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 341، تموز 2007، ص12.
3. (الزمان) 1608 عدد 13/9/2003.
4. توني بفانير، الحروب غير المتكافئة من منظور القانون الانساني والعمل الانساني، القاهرة،مختارات من المجلة الدولية للصليب الاحمر 2005، الاحتجاز الدين، 2006، ص73.
5. القرآن الكريم، سورة (المؤمنون) 70.
6. اشارت دراسة الى ان عدد المدنيين القتلى من العراقيين بلغ اكثر من 655 ألف قتيل، منهم 1640 قتلوا خلال شهر حزيران 2007، بحسب احصائية أوردتها وكالة انباء الاسيوشيتدبرس. بينما ذكرت تقديرات الجيش الامريكي ان عدد المدنيين العراقيين، الذين سقطوا منذ بدء التدخل العسكري في العراق، يزيد على 66 ألفاً. أما ضحايا العنف الطائفي، وعدد الجثث التي تم العثور عليها منذ بدء العمل بالخطة الامنية في بغداد التي بدأت منتصف شباط 2007، فقد بلغ أكثر من 531 جثة خلال شهر حزيران و747 خلال شهر ايار و439 جثة خلال نيسان. وبلغ عدد الاكاديميين الذين تم اغتيالهم في العراق 326 اكاديمياً. وبلغ عدد المهجرين واللاجئين داخل العراق نحو مليوني عراقي حتى الخامس من حزيران من العام ذاته، في حين ارتفع عدد المهاجرين خارج العراق من نحو نصف مليون قبل الحرب الى أكثر من مليوني عراقي بعد الحرب. (المشرق البغدادية) 1009 عدد 8/7/2007.
7. تداعيات ذلك تجده في: (تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي لعام2006، اعداد اللجنة الدائمة للحريات في الاتحاد العام للصحفيين العرب، القاهرة). وقد احتل العراق المرتبة المقدمة في خرق مقياس الحريات، ص19.

1. تفيد بعض المصادر بصدور نحو 180 - 200 صحيفة خلال الشهور الستة الاولى، وبعد مضي عام على عراق مابعد الحرب بلغ العدد 235 صحيفة، وبعد مضي عامين بلغ عدد الصحف 346 صحيفة منها صحف يومية ومنها مايصدر مرتين او اكثر في الاسبوع او اسبوعية او نصف شهرية او شهرية. وذهبت بعض المصادر الى القول ان مايقرب من 700 صحيفة صدرت في محافظات العراق كافة. وهو قول نتحفظ على مبالغته بالنظر لوجودنا انذاك في خضم هذه الفوضى وكنا نتابع صدورها يومياً بحكم علاقة ذلك بمسؤوليتنا رئيساً لتحرير طبعة العراق من جريدة (الزمان).
2. خدمة واشنطن بوست، الشرق الاوسط عدد 20/8/2003.
3. يومية سياسية عربية دولية صدرت أول مرة في لندن في 10 نيسان 1997 ويرأس تحريرها الاعلامي المعروف سعد البزاز. وقد أصدر طبعة البصرة يوم 9 نيسان 2003 ثم تلاها اصدار طبعة بغداد في 29 نيسان 2003 قبل ان يتم دمجهما حاليا بطبعة واحدة باسم (طبعة العراق).
4. داعية اسلامي أسس بعد نيسان 2003 تنظيم (الحركة الوطنية الموحدة) وأصدر الجريدة بترخيص من سلطة الائتلاف في 12/6/2003 واضطر الى غلقها نتيجة تدهور الاوضاع الامنية ومغادرته العراق والاقامة في دولة الامارات العربية المتحدة، دبي. وعمد عاملون فيها الى اصدار جريدة تحمل الاسم ذاته مما حدا بالكبيسي الى نشر بيان يعلن فيه انهاء علاقتهم بها متهماً اياهم بالعبث بالمطبوع والاساءة الى الحركة وشخصية رئيسها.
5. ميز مارك فرانسوا بيرنيه في كتابه (اخلاقية ومسلكية الصحافة) بين الصحفي وسواه ممن يعملون في الحقل الاتصالي، راجع عرضاً للكتاب في: (المؤتمر) البغدادية 925 في 21/9/2005.
6. وكالة الصحافة الفرنسية 3/12/2005
7. جامعة الدول العربية – تنمية الاعلامي العراقي، ورقة مقدمة من قبل جامعة الدول العربية الى المؤتمر الدلي الذي اقامته هيئة الاعلام والاتصالات حول حرية التعبير والتنمية الاعلامية في العراق الذي عقد في باريس للمدة من 8– 10 كانون الثاني 2007.
8. نوري المالكي، كلمة موجهة الى اجتماع ممثلي المكاتب الاعلامية في الوزارات، (الصباح) البغدادية 1122 عدد 26/5/2007.

9. للمزيد راجع: صباح ياسين، الاعلام النسق القيمي وهيمنة القوة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
10. دانتي نشيني، حرب العراق والتغطية الاعلامية المرتبكة، المؤتمر 1360 عدد 5/6/2007.
11. بيان العريض، وسائل الاعلام العراقية وأثرها في التغيير بعد عام 2003، ثقافتنا، بغداد، وزارة الثقافة العراقية، العدد الثالث 2007، ص10.
12. عبد الفتاح ابراهيم، حرية الرأي والفكر، جمع وتنفيذ شهاب احمد الحميد، بغداد، العصر الحديث، 2004، ص106.
13. Doris A. Garber - Media and American politics Washington congressional Quartey prees - second Edition - 1984 - p.5.
14. عزيز السيد جاسم، مبادي، الصحافة في عالم المتغيرات، بغداد - دار افاق عربية - 1985- ص7.
15. بشأن ملامح هذه المرحلة راجع: سعد الدين خضر، صحف العراق بعد العاشر من نيسان 2003، تطبيق وتوثيق - الموصل، 2006، وكذلك د. مؤيد الخفاف، الصحافة العراقية في عامين من 9 نيسان 2003 وحتى نيسان 2005، بغداد،الباحث الاعلامي، كلية الاعلام بجامعة بغداد، العدد الثاني حزيران 2006، ص 43 ومابعدها.
16. اغلقت سلطة التحالف صحيفة (المستقلة) لنشرها مقالا في 13/7/2003 دعت فيه الى قتل كل من يتعاون مع الامريكيين ولكنها عادت وسمحت لها بالصدور.
17. راجع التغطية الصحفية لحوادث النجف للمدة من 9 أيار ولغاية الاول من آب 2004 حيث وافق السيد مقتدى الصدر على خطة عرضها المرجع الديني السيد علي السيستاني انهت اعتصام انصار الصدر في الروضة الحيدرية واوقفت اطلاق النار مع القوات الامريكية والعراقية المشتركة.
18. جون هوهنبرغ، مصدر سابق، ص5.
19. ألين هيوم، حرية الصحافة في الانظمة الديمقراطية، المؤتمر 1372 عدد 25/6/2007.
20. يلقي رؤساء وسائل اعلام عراقية على الحكومة والكتل السياسية مسؤولية عمليات الاغتيال التي يتعرض لها الصحفيون العراقيون وقضوا باعمال عنف خلال السنوات الاربع الماضية، وتقيد جميع هذه الحوادث ضد مجهولين

فيما حملت منظمة تطلق على نفسها اسم (مرصد الحريات الصحفية) القوات الامريكية مسؤولية مقتل 17 صحفياً والقوات العراقية مقتل صحفيين اثنين بطريق الخطأ. (تقرير كتاب اليوم العالمي للصحافة في 2/5/2006 وتضمن اسماء 109 صحفيين قتلوا بنيران مختلفة).

21. قول يتداوله صحفيون تبوأوا مناصب سابقة في نقابة الصحفيين العراقيين.
22. ابراهيم الداقوقي، قانون الاعلام نظرية جديدة في الدراسات الاعلامية الحديثة – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بلا تاريخ، ص 9.
23. راجع: ياس خضير البياتي، الاعلام الدولي والعربي، جامعة بغداد، كلية الاداب، 1993. وكذلك نشير الى جهود اليونسكو في مجال (التنوع الثقافي الخلاق) في كتاب صدر بالقاهرة عام 1979 عن المجلس الاعلى للثقافة تقديم د. جابر عصفور.
24. للمزيد انظر: وائل عزة البكري، تشريعات الصحافة في العراق رؤى وافاق، الباحث الاعلامي، كلية الاعلام وجامعة بغداد، العدد الثاني حزيران 2006.
25. الكتاب المقدس، انجيل لوقا، فصل 10، عدد 27.
26. رويترز 27/4/2005.
27. اوقف بول بريمر العمل بقانون العقوبات فيما يتعلق بجرائم النشر في التشريعات العراقية، انظر: الوقائع العراقية 3978 في 6/10/2003 الامد رقم (7).
28. نشير بهذا الشأن لازمة اغلاق قناة (الشرقية) الفضائية وصحيفة (الزمان) الدولية التي تسبب بها اربعة من اعضاء مجلس النواب، يمكن مراجعة نص مذكرة موجهة الى رئيس المجلس وبيان المجلس بخصوص التغطية الاعلامية للمؤسستين المذكورتين رقم 96 في 16/10/ 2006 والتوصية بمعاقبتهما، وكالة الصحافة الفرنسية في 17/10/2006 وبيان مرصد الحريات الصحفية العراقي الذي عد تحذيرات البرلمان مخالفة للقوانين، رويترز 18/10/2006.
29. لم يلتفت مجلس النواب العراقي (البرلمان) حتى الان الى صياغة مشروع قانون ينظم العملية الاعلامية في العراق على الرغم من اتساع المطالبة به من مختلف الاوساط.
30. يقول اسماعيل زاير رئيس تحرير صحيفة (الصباح الجديد) ان 90 بالمئة

من جلسات البرلمان لايسمح لوسائل الاعلام بتغطيتها. وان عملية توزيع الصحف محكومة بسيطرة المجموعات المسلحة على المناطق حيث هي التي تقرر اي جريدة يجب ان توزع او تمنع في المنطقة التي تسيطر عليها. واضاف (ان ماقرب من 18 موزعاً للصحف تم اغتيالهم بواسطة المجموعات المسلحة كما ان العديد من الموزعين تم اختطافهم). انظر: اصوات العراق 18/6/2007.

31. حاول رهط من الصحفيين المنفيين الذين عادوا الى العراق بعد نيسان 2003 تأسيس تنظيم نقابي بديل لنقابة الصحفيين التي تأسست عام 1959 برغم كون صحفيي النظام السابق هم الذين يهيمون عليها. وقد تمخض هذا المسعى عن تأسيس (اتحاد الصحفيين العراقيين) المشلول حاليا من الناحية التنظيمية والاجرائية نتيجة هجرة رئيسه الى خارج البلاد.
32. طارق حرب،الدستور العراقي لسنة 2005 في بحوث ومقالات، دار الحنش، بغداد، 2007، ص288 وص 379.
33. امام القضاء العراقي اكثر من 17 دعوى رفعت ضد عدد من الصحفيين ومؤسساتهم من قبل مسؤولين حكوميين وامنيين، أغلق ملف أربع قضايا منها حتى الان بينما ماتزال البقية تنتظر الحسم في ساحات القضاء (مرصد الحريات الصحفية - 28/5/2007) ويمكن الاشارة الى القضية التي رفعها وزير الاتصالات الاسبق حيدر العبادي وشركة نفط الجنوب ضد جريدة (الزمان) وقضية وزير الكهرباء كريم وحيد ضد صحيفة (المدى) البغدادية.
34. انظر: تعبئة الرأي العام لتعزيز حقوق الانسان والمصالحة الوطنية، المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي، تموز 2006، بغداد، ص 4- 24.
35. تفيد احصائيات نقابة الصحفيين العراقيين بأن 227 صحفياً وموظفاً اعلامياً قتلوا منذ نيسان 2003 فيما لايزال مصير 15 اخرين غير معروف حتى الان، وكالة الصحافة الفرنسية 12/6/2007.

المبحث الثاني

1. نظمت شبكة الاعلام العراقي ملتقى لبلورة ميثاق شرف اعلامي قاطعته بعض الصحف الحزبية وتمخضت عنه مسودة اقرت مطلع العام 2006 لانجاح مبادرة المصالحة الوطنية ولكنها لم تكن ملزمة.

2. هذه المقومات وردت على لسان شيربل هاليبرتن رئيسة مؤسسة البث العام الامريكية التي قادت برامج تكريس الاخلاقيات في العمل الاعلامي ومحاربة الشائعات في عهد الرؤساء جورج بوش الاب وخليفته بيل كلنتون وجورج بوش الابن (حوار معها في برنامج داخل واشنطن تبثه قناة الحرة مساء السبت 7/7/2007).

3. توجه ومزاج فكري وبانها اسلوب لحل النزاعات واحتواء التطرفات المدمرة فضلا عن كونها مصلحة اجتماعية واقتصادية وسياسية. انظر: (المدى) البغدادية 889 عدد 8/7/2007.

4. الدستور البغدادية 1107 عدد 5/6/2007.

5. مختار التهامي، الصحافة والسلام العالمي، دار المعارف، مصر، 1968. ص251.

6. أ. تسوكاسوف، ادارة الصحيفة، ترجمة ايمان احمد، مدرسة التضامن لتدريب وتأهيل الصحفيين، بغداد، 1985، ص3.

7. راجع: احمد عبد المجيد، أزمة التمويل في الصحافة العراقية، الاعلان مصدر لاستمرار صدور الصحف المستقلة، بغداد، مجلة الآداب، العدد 73، 2006 – بغداد.

8. يخضع المفكر اللبناني حسن عجمي مفهوم العنف الى معادلة التكنولوجيا والعلم ويرى ان الاول لايختلف عن التخلف. فالشعب المتخلف هو شعب يمارس العنف والارهاب. بيروت، انظر: حسن عجمي، السوبر تخلف، الدار العربية للعلوم، ناشرون، 2007، ص13.

9. قدم كبار الصحفيين العرب والاجانب عصارة خبراتهم ومبادئهم في هذا المجال ويمكن الاستفادة بهذا الشأن من تجربة الصحفي المعروف فؤاد مطر في: خليل احمد خليل، هموم العرب حكاماً ومحكومين 963-2003، جـ 1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004.

10. تعهدت حكومة المالكي بجملة من المبادىء والاسس في برنامجها السياسي الذي قدمته لمؤتمر شرم الشيخ في مصر تضمنتها وثيقة العهد الدولي مع العراق، انظر: العهد الدولي مع العراق رؤية مشتركة والتزامات متبادلة، الملحق الاول وقد ورد بين ثناياه مايمكن عده التزامات ازاء حرية التعبير والرأي والمعتقدات.

11. وعد نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية الصحفيين بعد تزايد عمليات

استهدافهم واغتيالهم بسن تشريعات تكفل حمايتهم ولكن لم يتحقق شي، من ذلك.

12. راجع بشأن تطورات التقنية الطباعية التي شهدتها بعض المؤسسات الصحفية العراقية رغم تدهور الاوضاع: العراق.. الصحف تنجو من آثار العنف، دبي، مجلة الطباع، السنة الرابعة، العدد 37، تموز آب 2007، ص63- 64.

13. مفهوم جديد يترجم التزاوج المتزايد بين الكومبيوترات والاتصالات. انظر: أرمان وسيشال ماتلار، تاريخ نظريات الاتصال، بيروت، ترجمة نصر الدين العياض والصادق رابح، ط3، المنظمة العربية للترجمة، 2005 – ص143.

14. يتعرض المراسلون الى مضايقات بينها رفع دعاوى قضائية ضدهم كما حدث لمراسلي صحيفة (الزمان) في الكوت علي العلاق وفي البصرة عبد البطاط وفي الناصرية باسم الركابي بذريعة نشر اخبار تسيء لعشيرة او جماعة سياسية او مؤسسة حكومية.

15. قدمت هيئة الاعلام والاتصالات مقترحات للسياسة المتعلقة بالاعلام في العراق تم تكليف مركز ستانهوب باعدادها وجرى توزيعها في مؤتمر دولي عقد بالتعاون مع اليونسكو بباريس في 8- 10 كانون الثاني 2007، تضمنت بعض الرؤى المفيدة لاسيما في مجال بناء الامكانيات البشرية والمؤسساتية ومن بينها تأسس جمعية للاعلاميين المهنيين، قالت انها ستحسن الاستشارات بين الهيئة والاعلاميين. ص58.

16. الان ايشليمان، حماية المحتجزين: عمل اللجنة الدولية وراء القضبان، مختارات من المجلة الدولية للصليب الاحمر 2005، الاحتجاز الرسمي، ص20.

المصادر

اولا: الكتب العربية

1. القرآن الكريم
2. الكتاب المقدس، انجيل لوقا
3. ابو أصبع، صالح خليل، الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة، عمان: دار آرام للدراسات والتوزيع والنشر، 1995.
4. ابو السعد، عدنان عبد المنعم، تطور الخبر واساليب تحريره في الصحافة العراقية منذ نشأتها حتى عام 1917، بغداد: وزارة الثقافة والاعلام، 1983.
5. احمد، عبد السلام واخرون، تاريخ الصحافة في العراق، بغداد: كلية الاعلام، 2002.
6. بيري، توماس، الصحافة اليوم، ترجمة مروان الجابري، بيروت: مؤسسة بدران، 1964.
7. البكري، وائل عزة، تطور النظام الصحفي في العراق 1958، 1980، بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1994.
8. البياتي، ياس خضير، الاعلام الدولي والعربي، جامعة بغداد، بغداد:كلية الاداب، 1993.
9. جابر، سامية محمد، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث، الاسكندرية: دار المعرفة الجماهيرية، 1984.
10. السيد جاسم، عزيز، مبادىء الصحافة في عالم المتغيرات، بغداد: دار افاق عربية، 1985.
11. الداقوقي، ابراهيم، قانون الاعلام نظرية جديدة في الدراسات الاعلامية الحديثة، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بلا تاريخ.
12. هوهنبرغ، دون، الصحفي المحترف، بيروت:المؤسسة الاهلية، بلا تاريخ.
13. مار الامبوس، ميشيل، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، بغداد: ترجمة احسان محمد الحسن واخرون، بيت الحكمة، 2001.
14. حرب، طارق، الدستور العراقي 2005 في بحوث ومقالات، بغداد: دار الحنش، 2007.

15. حسيب، خير الدين، مستقبل العراق، الاحتلال المقاومة التحرير والديمقراطية، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
16. حمزة، عبد اللطيف، ازمة الضمير الصحفي، القاهرة: دار الفكر العربي، 1960.
17. خضر، سعد الدين، صحف العراق بعد العاشر من نيسان 2003، تطبيق وتوثيق، الموصل، 2006.
18. فهمي، محمد سيد، الاعلام من المنظور الاجتماعي، الاسكندرية: دار المعارف، 1984.
19. مارتلار، أرمان وميشال، تاريخ نظريات الاتصال، بيروت: ترجمة نصر الدين الفياض والصادق رابح، ط3، المنظمة العربية للترجمة، 2005.
20. روبرت، شمول، مسؤولية الصحافة، عمان: ترجمة الفرد عصفور، مركز الكتاب الاردني، 1990.
21. تعبئة الرأي العام لتعزيز حقوق الانسان والمصالحة الوطنية، بغداد: المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي، 2006.
22. التهامي، مختار، الصحافة والسلام العالمي، مصر: دار المعارف، 1968.
23. تسو كاسوف. أ، ادارة الصحيفة، بغداد: ترجمة ابان احمد، مدرسة التضامن لتدريب وتأهيل الصحفيين، 1985.

ثانيا: الكتب الاجنبية

1. Doris A. Garber - Media and American politics Washington congressional Quarterly press - second Edition - 1984.

ثالثا: المجلات

1. مختارات من المجلة الدولية للصليب الاحمر 2005، الاحتجاز الدين، 2006، القاهرة.
2. ثقافتنا، وزارة الثقافة العراقية، بغداد، العدد الثالث 2007.
3. المجلة المصرية لبحوث الاعلام، جامعة القاهرة، العدد الاول 1007.

4. المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 341، تموز 2007.
5. الباحث الاعلامي، كلية الاعلام بجامعة بغداد، بغداد،العدد الثاني حزيران، 2006.
6. مجلة كلية الاداب، جامعة بغداد، العدد 73، 2006.
7. الطباع، السنة الرابعة، العدد 37، تموز، اب 2007، دبي.

رابعا: الصحف

1. الوطن السعودية 8/7/2007
2. الزمان الدولية 13/9/2003
3. المشرق البغدادية 8/7/2007
4. الشرق الاوسط السعودية 20/8/2003
5. المؤتمر 21/9/2005 و 5/6/2007 و 25/6/2007
6. الصباح البغدادية 26/5/2007
7. الوقائع العراقية 6/10/2003
8. المدى البغدادية 8/7/2007
9. الدستور البغدادية 5/6/2007

خامسا: وكالات الانباء

1. وكالة الصحافة الفرنسية 3/12/2005 و 17/10/2006 و 12/6/2007
2. رويترز 27/4/2005 و 8/10/2006
3. اصوات العراق 18/6/2007

سادسا: قنوات فضائية

1. قناة الحرة - برنامج من داخل واشنطن - 7/7/2007

سابعا: وثائق وقوانين

1. قانون نقابة الصحفيين في القطر العراقي.
2. ميثاق العمل الصحفي لاتحاد الصحفيين العرب 17- 25 نيسان 1972.

3. وثيقة العهد الدولي مع العراق رؤية مشتركة والتزامات متبادلة، مؤتمر شرم الشيخ، 2007.
4. تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي 2006، اعداد اللجنة الدائمة للحريات في الاتحاد العام للصحفيين العرب، القاهرة.
5. الترخيص الممنوح من سلطة الائتلاف لاصدار صحيفة (الساعة) في 12/6/2003.

ثامنا: المؤتمرات والندوات

2. مؤتمر حرية التعبير والتنمية الاعلامية في العراق، باريس 2007/10/1-8.
3. ندوة مركز البزاز للثقافة والرأي، بغداد، 2004.

3. وثيقة العهد الدولي مع العراق رؤية مشتركة والتزامات متبادلة، مؤتمر شرم الشيخ، 2007.
4. تقرير الحريات الصحفية في الوطن العربي 2006، اعداد اللجنة الدائمة للحريات في الاتحاد العام للصحفيين العرب، القاهرة.
5. الترخيص الممنوح من سلطة الائتلاف لاصدار صحيفة (الساعة) في 12/6/2003.

ثامنا: المؤتمرات والندوات
2. مؤتمر حرية التعبير والتنمية الاعلامية في العراق، باريس 2007/1/10-8.
3. ندوة مركز البزاز للثقافة والرأي، بغداد، 2004.